

الوثائق المختصرة للقاضي أبي إسحاق الغرناطي (ت : 579 هـ)

أعدتها
مصطفى ناجي

مركز إحياء التراث المغربي
الرباط

* الوثائق المختصرة

* تأليف : القاضي أبي إسحاق الغرناطي

* إعداد : مصطفى ناجي

* الطبعة الأولى : 1408 هـ / 1988 م

* عدد الصفحات : 56 صفحة

* الحجم : 17 × 24

* الناشر : مركز إحياء التراث المغربي

* جميع حقوق الطبع محفوظة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلّى الله على نبيّنا محمد وجميع المرسلين

وبعد : فهذه وثائق الفقيه القاضي، أبي إسحاق الغرناطي، عزّمنا على إخراجها لما لها من أهمية وتأثير كبير في علم التوثيق وتطور التأليف فيه.

ترجمة المؤلف :

أورد ابن الأبار د - 658 هـ في تكملة ط. الجزائر سنة 1919 ص. 190، ترجمته فقال : إبراهيم بن الحاج أحمد بن عبد الرحمان بن عثمان بن سعيد بن خالد بن عمارة، الأنصاري. - قرأت نسبه بخطه - من أهل غرناطة، يكنى أبا إسحاق. سمع ببلده من أبي بكر غالب بن عطية وأبي الحسن بن الباذش وأبي القاسم الخزرجي وأبي الوليد بن بقة وأبي الحسن بن القصير، وناظر على أخيه أبي مروان في المنوبة، ورحل إلى قرطبة، فسمع من ابن عتاب وابن طريف وابن رشد (1) وأبي بحر الأسدي وابن مغيث وأبي عبد الله القرشي وابن عفيف، وابن المطرف بن الوراق وقرأ عليه القرآن بالسبع، وعلى منصور بن الخير بمالقة، وعلى ابن شفيع بالمرية، وأخذ عن أبي الحسن بن موهب وسمع عليه الموطأ بقراءة أبي عبد الله النميري في يوم واحد، وعن أبي عبد الله بن معمر وعباد بن سرحان وأبي محمد بن أيوب الشاطبي، سمع منه الحديث المسلسل في الأخذ باليد مرة بعد أخرى وتكرر على أبي محمد اللخمي، سبط أبي عمر بن عبد البر وسمع منه بأفقات، أيام قضائه بها، سنة ست وعشرين وخمسمائة، وابتدأ بالأخذ عن هؤلاء من سنة أربع عشرة إلى سنة تسع عشرة، وأجاز له أبو محمد بن السيد وشريح بن محمد وأبو بكر الطرطوشي والمازري وغيرهم. وكان من أهل المعرفة الكاملة والتفطن في العلوم والنقوذ في الأحكام، يتحقق بالقراءات ويشارك في علم الحديث ومسائل الفقه والشروط وله فيها مختصر مفيد، وكان مع ذلك فكه النفس، حلوا

(1) سيذكره في صفحة : 18 من هذا الكتاب.

النادرة، حميد العشرة. نشأ بقرنطة على طلب العلم وتقيد الآثار. وولي القضاء بعدة كور من أعمالها، وأزعجته الفتنة الحادثة بالأندلس عند انقراض دولة المثلثين عن وطنه، فطال اضطرابه وتجوله، ثم استقر أخيراً بميورقة في جوار أميرها إسحاق بن محمد بن غانية، فقلده قضاها وتصدر قبل ذلك ويعدده للإقراء والإسماع، فتأخذ الناس عنه وانتفعوا به، ولم يدخل ميورقة مثله في دولة بني غانية ويعددهم إلى أن تغلب عليها الروم في يوم الاثنين الرابع عشر من صفر سنة سبع وعشرين وستمائة. نا = «أخبرنا» عنه أبو الخطاب بن واجب، كتب إليه. وتوفي يوم الثلاثاء السابع بجمادى الأولى سنة تسع وسبعين وخمسائة، ومولده بقرنطة يوم الخميس العاشر لشهر ربيع الأول سنة خمس وتسعين وأربعمائة، فكان عمره أربعاً وثمانين سنة وثلاثة أشهر الاربعة، نقلته من خط بعض الزواة عنه. اهـ.

وبعد ابن الأبار وردت إشارة إلى المؤلف في صلة الصلة لابن الزبير «ت. 708 هـ. ص. 57 من القسم المطبوع بالرباط، سنة : 1938، في معرض الكلام عن عتيق بن علي بن سعيد العبدري «ت. 603 هـ. فقال : أجاز له أبو إسحاق القرناطي صاحب الوثائق المختصرة».

ولحسن الحظ حفظ لنا ابن فرحون «ت. 799 هـ. نقولا في ذيلنا من صلة الصلة لابن الزبير ج 1 ص : 271 ط. القاهرة سنة 1972 حيث قال : إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمان الأنصاري، من أهل قرناطة : يكنى أبا إسحاق ويعرف بحنكاش. كان فقيهاً، أدبياً، نبلاً، عارفاً بالفقه، حافظاً له، عارفاً بالوثائق، نقاداً لها، وولي قضاء «ميورقة» وله تأليف. قال أبو جعفر بن الزبير : هو صاحب الوثائق المختصرة، والف في الفقه كتاباً، منها : كتابه المسمى «بكتاب الشروط والتعوي»، مما لا غنى عنه لكل فقيه وكتاب المسمى «بأجوبة الأحكام، فيما يقع للموام، من نوازل الأحكام». روى عنه أبو بكر عتيق بن علي العبدري، «ولم يذكر المؤلف وفاته، وذكره أبو جعفر بن الزبير، وتقدم ذكر أبي جعفر فيمن اسمه «أحمد» فعلم أنه متأخر عن ابن الزبير» (1). اهـ.

هذا ما وقفت عليه من أخبار أبي إسحاق القرناطي في المصادر القديمة. واعتمد ما جاء في «تكلمة ابن الأبار» كل من النباهي في «تاريخ قضاة الأندلس»، ص : 116. وصاحب «شجرة النور الزكية» ص : 155، والعباس بن إبراهيم التعارجي في «الإعلام».

وضاعت ترجمته فيما ضاع من «الذيل والتكملة» للمراكشي والإحاطة لابن الخطيب.

(1) «ما بين التجمين ورد كذلك مضطرباً في طبعتي الذيل».

فمما تقدم، تُعلّم مكانة هذا الرجل وفضله وبصره بالأمور، وقد انتفع بهذه الوثائق جل الوثائق بعده، نذكر منهم الوشريسي، صاحب المعيار، وابن عرضون قاضي شفشاون في وثائقهما (2)، والماجري في «تسوية» عدة الوثائق (2) وشارحها بيورك بن عبد الله السملالي وغيرهم ممن تقدم وتأخر، كثير، في غربتنا الاسلامي.

وهذه الوثائق توجد لها نسخ مخطوطة مطولة ومختصرة وتنتشر في المطولة، وقد سبق أن نشرت المختصرة قديما بالمطبعة الحجرية في فاس. واعتمدنا في إخراجها على نسختين خاصتين.

1. نسخة كتبت سنة 1107 هـ . خطها مغربي حسن، سمينها الأصل وأثبتناها في المتن لأفضليتها نسبيا.

2. نسخة بدون تاريخ «القرن 12 هـ تخميناً»، خطها مغربي كذلك وتقل جودة عن الأولى. قابلنا بها الأصل ووضعنا زياداتها بين حاصرتين [] في المتن دون إشارة، واختلافاتها في الهامش مع الإشارة ورمزنا إليها : بالحرف (م). كما استأنسنا بنسختين خطيتين من المختصرة موجودتين لدينا وبالطبع، المطبعة الحجرية (3).

هذا وستتابع بحول الله إخراج بعض الوثائق المختصرة من التي تنتها نوات الأهمية، لبيان التطورات التي عرفت.

وفي الأخير نشكر جميع الإخوان الذين أيدوا أو شاركوا في إخراج هذا الكتاب، والله الموفق.

الرباط : 22 محرم 1408، موافق 16 - 9 - 1987

مصطفى تاجي

(2) مخطوطات خاصة (3) طبعت بفاس، بدون تاريخ، متسوية إلى غير مؤلفها، تتألف من آخرها.

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

قال الشيخ الفقيه القاضي، أبو اسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن القرطبي،
رضي الله تعالى عنه ورحمه بمنه وفضله.

أما بعد حمد الله رب العالمين، منزل آيات الدين، على محمد خاتم النبيين،
وصلواته على الميّن القائل : «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، صلى الله عليه
وعلى آله الطيبين الطاهرين، وسلم تسليماً كثيراً.

فإنني لما رأيت الموثقين قد طولوا الكلام، وكثرت في وثائقهم الأوامر، واشتغلوا
عما يلزمهم من الحلال والحرام، بمسائل القداعي والخصام، قرّبت طريق علم
الوثائق تقريباً لم أسبق إليه، ولا نبه أحد منهم عليه، واختصرت مسائل من الفقه
منتخبة، وجمعت منها أنواعاً مستغذبة.

لهي شربة لو كان علمي سقيتكم ولم اخف عنكم ذلك العلم بالآخر (1)
فجمعت فصولها، وربطت أصولها، وأثبت من الحديقة انسانها، ومن القنطرة
سنانها، لأن ثمرة الفقه الوثائق، كما قالوا : أن الكتابة والشعر ثمرة الادب عند
نبلاء الخلق، بل ثمرة الادب فهم القرآن وحديث رسول الله (ص) وأن تستنبط
منهما الاحكام، وعلى التحقيق المفضي الى سواء الطريق، فثمرة العلم عند أهل
التحقيق (2) خوف الله [الواحد] الخالق، أقول من له الملك والجزاء : (أما يخشى
الله من عباده العلماء [فأطرح 28]، وهي الحالة التي ينبغي للعاقل أن يكون عليها،
من قبل أن يأتي حتفه، تداركنا من الله الكريم رحمته وطفه، بعزته وقدرته.

فصل في الحزن على كتب الوثائق

قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قُتِلْتُمْ في سبيل الله
مسمًى فاكذبوه) الآية [البقرة : 282]، وقال ابن مسعود : إذا سمعتم الله
تعالى يقول : (يا أيها الذين آمنوا)، فتوهموا سمعك فانه خير يأمر به أو نهي
ينهى عنه.

(1) شعر من الطويل. (2) م : الحقائق.

قال الفقيه أبو إسحاق : هذه الآية تجمع جميع علوم الشريعة، وإنما اذكر من ذلك ما حضرني الآن ليستدل به على أن الاستنباط من كتاب الملك الأعلى، لا ينقطع ما بقيت الدنيا.

وقوله تعالى : (إذا تدايتم بدين) يدل على جواز التداين والبيع بالنسيئة (3)، وعلى جواز السلم في الحيوان والعين، لأن الله تعالى لم يخص ديناً من دين، بل عم جميع الدين، من حيوان وعين وغير ذلك مما يجوز تعلقه (4) بالذمة، وعلى جواز السلم في الطعام والعروض وجميع ما يتضبط بصفة.

وقوله تعالى : (إلى أجل مسمى)، يدل على امتناع البيع نسيئة إلى أجل [غير] معلوم.

وقوله تعالى : (فاكتبوه)، يدل على وجوب كتب الوثائق لدفع الدعاوي وحفظ الاموال والانساب وتحصيل الفروج [وعلى أن كتب الوثائق واجب] وعلى أن النسخ على عدد المشهودين.

وقوله تعالى : (وليكتب بينكم كاتب بالعدل)، يدل على أن كتب الوثائق فرض على الكفاية، كالجهاد والصلاة على الجنازة ودفنها، وطلب العلم وحفظ القرآن سوى الفاتحة، وتحمل الشهادة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والامامة والاذان، وكل ما يتعين على واحد أو على جماعة فرضه جاز أخذ الاجرة عليه، ويدل على أن أجره كاتب الوثيقة على رب الدين والغريم، وإذا كان الحق لجماعة على واحد، أو على جماعة، أو لواحد على واحد، أو على جماعة وسهامهم مختلفة، فالاجرة عليهم بالسوية. وكذلك أجره كاتب وثيقة القسمة والدية وكنس المراحض المشتركة، والزبول والآبار والسواقي، وكذلك أجره القسام والدالين وحارز الزرع والكروم والمقاضي واعدال المتاع، وبيوت الطعام، وقسمة الشركاء في الاصطياد (5)، بخلاف الشفعة التي هي على الانصباء، كالغلل والقطرة والمزارعة وبيع الشركاء وعق شقصين في عبد.

وقوله تعالى : (وليعمل وليه بالعدل)، يدل على وجوب الحجر على السفیه، وعلى أن القول قول المدعى عليه.

وقوله تعالى : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم)، يدل على أن الشهادة على الخط لا تجوز، وقد اختلف فيها في ثلاثة مواضع : أحدها : الشهادة على خط المقر وهي أقواها. وثليها : الشهادة على خط الشاهد الغائب

(3) م : في البيع والاجارة. (4) م : تملكه، وكتب بعدها، تعلقه، واضعاً عليها خاء صغيرة،
منها أن ذلك في نسخة أخرى. (5) م : الطعام.

فيما تقتصر فيه الصلاة أو الميت. والثالث : شهادة الشاهد على خط نفسه، وهي اضعفها في إجازة الشهادة. ويدل أيضا على جواز شهادة اليدوي على القروي، خلافا لرواية ابن وهب عن مالك (6). وعلى شهادة الوالد لولده، وعلى الاشهاد على جميع الحقوق، وعلى أنه لا يقضى باليمين مع الشاهد، لأنه لو كان يكتفى بشاهد ويمين لم يحتج الى أن تذكر احدهما الاخرى. وهذه احدى المسائل الست التي خالف فيها الاندلسيون مذهب مالك رحمه الله تعالى. والثانية : أنه لا يحكم بالخلطة، وهو مذهب الليث ابن سعد. والثالثة : أجازوا كراء الارض بالجزء مما يخرج منها، كالمساقات والقراض، وهو مذهب الليث أيضا. والرابعة : أجازوا غرس الشجر في المساجد، وهو مذهب الاوزاعي. والخامسة : رفع المؤذن صوته في أول الاذان بالتكبير. والسادسة : أن يسهم من الغنيمة للفارس سهمان، وهو مذهب أبي حنيفة. ويدل أيضا على جواز شهادة الاعمى، خلافا للشافعي، وعلى أنه يقضى بالبينة من غير يمين.

وقوله تعالى : (فرجل وامرأتان)، يدل على جواز شهادة النساء، غير أنها لا تجوز الا في ثلاثة مواضع : احدها : المال. والثاني : ما جر الى المال كالوصية بالمال، وقتل الخطأ، وكل جرح لا يوجب الا المال، والمال في السرقة، والوكالة على المال، والموت اذا لم يكن في التركة الا المال، ويثبت النسب بغيرهن. والثالث : ما لا يطلع عليه الرجال غالبا كالولادة، والسقط والاستهلال والحمل والحيش وعيوب قروج الاماء وعيوب النساء والرضاع اذا فشا، وولائم الاعراس وفرازل الحمام. ويدل أيضا على الشاهد اذا نسي شهادته، ثم ذكره بها صاحبه حتى يذكرها، ان شهادته جائزة.

وقوله تعالى : (معن ترضون من الشهداء)، يدل على أن الناس غير محمولين على العدالة حتى تثبت، وعلى أنه لا تجوز شهادة الصبي والعدو (7). والفاسق والكافر، وان ذلك ناسخ لقوله تعالى : (وأخراجه من غيركم) [المائدة : 106]. ويدل أيضا على أنه لا يراعى ظاهر الاسلام، خلافا لسحنون. لأن الرضى لا يكون الا بالعدالة بعد البحث عن حاله وعلى تفويض الامر في ذلك الى اجتهاد الحاكم، فربما تفرس في الشاهد غفلة أو ريبة، فيرد شهادته بذلك، ويدل على جواز الاجتهاد (8) في الاحكام الشرعية، وعلى أن قول المزكي : فإذن رضى، تركية، وعلى أن من أشهد شاهدين مبرزين في العدالة لم يجبر على زيادة غيرهما، وهي احدى [المسائل] التسع التي يختص بها الشاهد المبرز في العدالة، وهي :

(6) م : في ذلك. (7) م : العبد. (8) م : الاشهاد.

التزكية (٩) والتجريح بغير العداوة، وشهادته لأخيه ومولاه وصديقه الملائف ولمن ضيف أبواب عنده، ولشريكه في غير التجارة، وإذا زاد في شهادته أو نقص منها بعد الأداء، والاجير لمن استأجره إذا لم يكن في عياله، وعلى أنه لا يعذر في الشاهد المبرز في العدالة والفتوى بأنه لا يعذر فيه إلا بالعداوة فقط، وعلى أن من شهد أنه يعرف فلانا قد باع كذا، أو ابتاع كذا، أو شرط (١٠) كذا أو تطوع بكذا، تجوز شهادته وإن لم يقل أن علمه لذلك بإشهاد فلان له عليه بذلك ولا تجوز من غير المبرز في العدالة إلا أن يقول أن علمه لذلك بإشهاد فلان له عليه به، واختلف أيهما أعمل؟ هل شهادة الشاهد المبرز في العدالة مع اليمين؟ أو الشاهدان العدلان غير المبرزين؟

وقوله تعالى : (ولا يأبى الشهداء إذا ما دعوا)، يدل على أن شهادة العبد لا تجوز، لكونه ممنوعا من الإجابة لحق سيده، والإجابة لا تكون إلا من الحر، ويدل عدومه على التحمل والأداء، وشروط تحمل الشهادة : الضبط والميز، وشروط أدائها أحد عشر شرطا، تعتبر في الشاهد حين أداء شهادته وحين كتب شهادته، إن شهد على خطه، وحين الشهادة على شهادته، فمن عري عن واحد منها لم تجز شهادته، وهي : أن يكون عدلا، بالغا، حرا، يقظانا، ولا يكون عبوا للمشهود عليه ولا يكون بينه وبين المشهود له أبوة ولا بنة ولا صهر، ولا يكون في عياله، ولا في حجره أو مديانا له، واختلف هل من شروطه أن يكون مالكا أمر نفسه؟ ولا يكون عبو الرصي المشهود عليه أو لأخيه؟

وقوله تعالى : (إلا أن تكون تجارة هاضرة)، يدل على جواز البيع والقراض والشركة.

وقوله تعالى : (تديرونها بينكم)، يقتضي المباينة في القليل والكثير كالماطرم ونحوه لأنه يقتضي التقايض والبيئونة في المقبوض بخلاف الكثير. وقوله تعالى : (وأشهدوا إذا تبايعتم)، يدل على جواز البيع في كل شيء لم يحضره الشرع، ولا ورد فيه نهي، والبيع المنهي عنها في الشرع سبعون خصلة، ويدل على وجوب الشهادة في قليل الأشياء وكثيرها، قال ابن عمر، ويدل على جواز شراء الأعمى وبيعه، خلافا للشافعي، وعلى جواز شراء [تراب] المعادن، وعلى جواز شراء الواحد باثنين من جنسه ونحوه إلى أجل، خلافا لأبي حنيفة، وعلى جواز بيع الثمار بعد بدو صلاحها على شرط التيقية، خلافا لأبي حنيفة، وعلى جواز بيع الثغاشي والورد والياسمين، إذا بدا صلاح أوله وإن لم يظهر ما

بعده، وكذلك الأصول المغيبة في الأرض، كالثوم والبصل، وكذلك الجوز واللوز والفول في قشرها الأعلى، خلافا لأبي حنيفة والشافعي، ويدل على جواز بيع السلاح في الفتنة، خلافا لمن منعه، ويدل على أن الأشهاد حق لكل من دعا إليه من المتعاملين على صاحبه، يقضى له عليه بذلك إن آباه، والأشهاد واجب على كل من باع شيئا لغيره، فإن لم يشهد ضمن، وكذلك هو واجب على كل ما فيه حق لغائب كحضور اللعان وحده الزنى.

وقوله تعالى : (واتقوا الله ويعلمكم الله)، وعيد عظيم، ويدل على أن الفاسق يحرم العلم، وأنشد :

شكوت إلى وكيع سوء حظي فأرشدني إلى ترك المعاصي
وقال : فإن حفظ العلم لفصل وفصل الله لن يوتاه عاصي (11)

وكل ما ألف في الرقائق مضمرة (12) في قوله تعالى : (واتقوا الله)، والتقوى لا تصح إلا بأداء جميع الفرائض واجتناب المعاصي، وقد ذكر الله تعالى الأشهاد في كتابه العزيز في حقوق الادميين في ثمانية مواضع : في الدين [البقرة : 282] وفي البيع [البقرة : 282] وفي الوصية [المائدة : 106] وفي الأقارب [آل عمران : 81]، وفي الطلاق [الصلاة : 2] وفي الرجعة وفي الزنى [النساء : 15] وفي حضور حده [النور : 2]، وفيما يدفع الحد عن القاذف [النور : 6]، وفي آية الدين رد لحديث ابن عمر في الخيار، وإلا فأي فائدة في الكتب والأشهاد إذا كان يحله بعد ذلك.

الفصل : روى أبو هريرة (رض) قال : قال رسول الله (ص) : لما خلق الله آدم ونفخ فيه الروح، عطس وقال : الحمد لله، فقال له الله : يرحمك الله يا آدم، اذهب إلى أولئك الملائكة إلى ملاء منهم جلوس، فقل السلام عليكم فقولوا : فقالوا : وعليك السلام ورحمة [الله وبركاته]، ثم رجع إلى ربه فقال له : ان هذه تحبوك، ورحمة بنيك [بينهم] إلى يوم القيامة، فقال له الله : - ويدها مقبوضتان - اخترت أقرهما شئت فقال: اخترت يميني ربي - وكلتا يدي ربي يمين مباركة - ثم بسطها فإذا فيها آدم وذريته، فقال : أي ربي ومن هؤلاء؟ فقال : هؤلاء ذريتك، فإذا كل إنسان منهم، مكتوب عمره بين عيني، فإذا فيهم رجل أضوأهم، أو من أضوأهم رجاء، فقال : يا رب من هذا؟ فقال : ابنك داود وقد كتبت له عمر أربعين سنة، فقال : يا رب، زده في عمره، قال : ذلك الذي كتبت له، قال : أي رب، فأني قد جعلت له من عمري ستين سنة، قال : أنت وذلك، قال : ثم أسكن الجنة ما شاء الله ثم أهبط منها،

(11) م : فقال العلم من فصل ربي فكيف يناله من كان عاصي، (12) م : مضمرة

- وكان آدم يعد لنفسه - فاتاه ملك الموت، فقال له آدم : قد عجلت وقد كتبت لي ألف سنة، قال : بلى ولكن جعلت لآبائك داوود ستين سنة، فجهده، فحدث ذريته، ونسي فتنسيت ذريته، فمن يومئذ أمر بالكتاب والشهادة.

قال القاضي رحمه الله تعالى (13) : فالوثائق مأثور بها بالقرآن والحديث، وقال ابن عمر وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهما : الكتاب واجب إذا بيع بدين، وقال عطاء : أشهد إذا بيعت بثلاثة دراهم، فإن الله تعالى يقول : (وأشهدوا إذا تباععتم)، وقال ابن عباس : من ترك الأشهاد على البيع فهو عاص، وقال مجاهد : لا تستجاب دعوة رجل باع ولم يشهد ولم يكتب، وظاهر آخر مسألة من كتاب المديان من المدونة، منع قطع وثيقة الدين لئلا يدعي الدافع أنه سلف، وفي الواضحة عن أصبغ : منع قطع وثيقة الصداق من أجل الكالئ والشروط، والسياقة والولد ودفع القاذف والميراث، ومن أشهد شهودا بدين ثم انتقل إلى غير الشهود الأولين فينبغي لذلك المشهد على نفسه أن يقول للشهود الآخرين : إن هذا العدد من الذي أشهدت عليه غيركم قبلكم، لئلا يجتمع [عليه] عددان، فإن كان أشهاده في وثيقة واحدة، استغنى عن ذلك. قال عبد المجيد بن وهب : قال لي العداء بن خالد بن هودة : ألا أقربك كتابا كتب لي رسول الله (ص) قلت : بلى، فأخرج كتابا فيه : «هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هودة من محمد رسول الله (ص)، اشترى منه عبدا أو أمة، لا داء ولا غائلة [ولا] خبثة يبيع المسلم من المسلم»، وقد أنكر بعض المؤرخين أن يقال في افتتاح الوثائق : هذا ما أصدق، أو هذا ما اشترى هروبا من أن «ماء تدل على الجحد والنفي» وهذا الحديث يرد عليهم، وكذلك كتاب الصلح يوم الحديبية وكتب عمر بن الخطاب (رض) : «هذا ما كتب به عمر بن الخطاب صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث على الفقراء والمساكين وذوي القربى وفي سبيل الله وابن السبيل، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف»، وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عقد نكاحا فقال : «الحمد لله، ونصلي على محمد صلى الله عليه وسلم، وقد أنكحتك على ما أمر الله من أمساك بمعروف أو تسريح بإحسان».

قال القاضي أبو اسحاق : الخطبة في النكاح مستحبة، لقول رسول الله (ص) «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع»، ونسخة صداق يحيى بن يحيى الليثي : بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أصدق يحيى بن يحيى الليثي امرأته عبدة

(13) في هذا الموضع من الطيقة الحجرية قال الفقيه أبو اسحاق، حيث ذكرته بكنيته، فثنين به، خطأ على صفحة عثرانها، حيث جاء : «أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحسن النرناطي».

يشت محمد بن جابر القرشي، أصدقها ألف دينار دراهم، النقد من ذلك خمسمائة دينار وهضم عنه والدعا عند العقد مائتي دينار، وبقي لها حايه بعد النقد والهضيمة : ثلاثمائة دينار مؤخرة عنه الى تاريخ مائتي سنة وست عشرة سنة، زوجها أبوها وهي بكر في حجرة وولاية نظره بما سمي في هذا الكتاب من النقد والهضيمة والكالي المؤخر، ورخصي بذلك يحيى بن يحيى وقبله وأشهر به أبوها عليه، شهد ابراهيم بن عباد القرشي وكتب بيده، في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة ومائتين. والحاج (14) بن يربوع القرشي ومحمد بن خاك الأموي.

فصل في صفة الموثق : قال مالك : لا يكتب الوثائق بين الناس الا عارف بها عدل في نفسه، مأمون على ذلك، لقوله تعالى : (وَلَا يَكْتَبُ بَيْنَكُمُ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ).

قال القاضي أبو اسحاق : كان خارجة بن زيد وطلحة الندي، ابني عبيد الله بن عوف يكتبان الوثائق بين الناس والموثق ثمانية شروط وهي : أن يكون مسلماً، عاقلاً، مجتنباً للمعاصي عدلاً، متكلماً، سديعاً، بصيراً، يقظاناً، عالماً بفتح الوثائق، سالماً من اللحن المغير للمعنى، وأن تصدر عنه بخط بين يقرأ بسرعة وسهولة، وألفاظ بيّنة غير محتملة ولا مجملة (15). فان انخرم من هذه الشروط شرط واحد لم يجز أن يكتبها، والعدالة تتضمن : الاسلام والعقل، لان حد العدالة اجتناب الكبائر وتوقي الصغائر، ولا يفعل ذلك الا مسلم عاقل، وشروط المتعاقدين اثنا عشر شرطاً وهي : البلوغ والعقل والحرية والرشد وعدم الدين المستغرق لماله وعدم الاكراه وعدم الارتداد عن الاسلام وسلامة احدي حاستي السمع والبصر، عالين بما تعاقدا فيه واسلام المبتاع في شراء المصحف والعبد المسلم والزوج في نكاح المسلمة [واسلام] الامة في نكاح المسلم. فكل ما أشهد به على أنفسهما فليس لكل منهما أن يحله الا يرضى صاحبه، الا المزارعة والمغارسة والجمالة قبل العمل والقراض والشركة والوكالة ما لم يخاصم الركيل ثلاثة عيال، والوصايا وقبولها في صحة الموصي والكراء مشاهرة أو مسانئة والابتن في الهبة المعتصرة والمقر يحد من حدود الله عز وجل ومن حكم رجاله.

فصل : ينبغي للموثق أن يجتنب كل لفظ فيها اشتراك مثل قول بعض الموثقين في ذكر التسليم بغير دافع ولا مانع، فيوقعين غير مكان لا يظنون ان غير، هاهنا تنوب مناب لا وليس الامر كذلك، لان حرف الجحد لا يحصل في هذا

(14) الاسم والنسبة، سقطا من م. وفي الحجزية ونسخة خطية واحدة مستنسخة. هناك «الحجاج» بدل «الحاج». (15) قبلتها في الهامش معجولة، ولوقها خاء صغيرة، وهي موافقة لعبارة م.

الموضع الا معنى واحدا، وغيره قد تكون بمعنى الكثرة، تقول : لقيت فلانا غير ما مرة، وجازني غير واحد من الرجال. قال ابن زرب : البشر والاستلحاق (16) في الوثائق كالحطي لها، ومن أقوى الأدلة على براءتها وتصحيحها وسلامتها من هذا ريبه فيها، وشاهد لها على الصنع والدخل (17) فيها. والتاريخ بالثبالي دون الأيام، ولذلك غلبوا فيه المؤنث على المذكر، والشهور كلها مذكورة، الا جمادى. وكان ابو عبيدة يؤنث صفر والناس على خلافه، وليس شيء من أسماء الشهور يضاف اليه شهر الا ثلاثة : رمضان وربيعين، لقوله عليه السلام : «إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار» ومن تأخرت شهادته عن تاريخ العقد، فيؤرخها ولا يعيد ذلك الذي بعده، وقولهم : في التاريخ : مضى وخلا الى آخر الشهر، أصح [في التاريخ] من قولهم : بقي، لأنه قد يكون الشهر ناقصا فيقعون في الكذب، وقولهم في وقت كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا، أحوط في التاريخ، لأنه قد يمكن أن يكتب عقد استرعاء وعقد صلح في يوم واحد، فان تحقق بالوقت، أنه تقدم عقد الاسترعاء والا بطل، وكذلك ان تنازع رجلان في ابتياع شيء وادعى كل واحد منهما أنه ابتاع أولا، ويقال في العقود : عقد معه كذا، وتطوع بكذا، فيفصل الواجب من التطوع، وقولهم : [وذلك] ، يعد كمال العقد، حشو لا معنى له، وقد قال (ص) «الشهر ثلاثون يوما، والشهر تسعة وعشرون» وعقب الشهر ومنسلخه آخر يوم منه، وصدر الشهر من أوله الى ثلثه، وغرة الشهر الى ثلاثة أيام منه، واختلف اذا كان في العقد : يدفعه في شهر كذا، هل يحكم له بالشهر كله أو بنصفه، وقال ابن لبابة : هو أجل مجهول ولما كان في المبسوط : هو أجل معلوم وهو وسط الشهر، وهو دليل مسافة المدونة في جواز البيع الى الجذاد والحصاد، وقولهم : الصدر هو ثلث الشهر، كذا في الواضحة في سماع ابن القاسم عن مالك الثثان، وخمسة أشياء لا بد له من تأريخها بالأيام وهي : الطلاق لأجل النفقة، والحمل، وتصديقها انها حاضت ثلاث حيض في خمسة وأربعين يوما، والعهدة في الرقيق لأجل العيوب، وجميع الأدواء في عهدة الثلاث، وموت الميت اذا كان في الورثة غائبا لئلا يكون قد مات قبل هذا الحاضر، وكل استرعاءين متضادين في أي شيء كانا، وبيع الحيوان لأجل العيوب، ولا بد للشاهد أن يؤرخ شهادته الا في موضعين، أحدهما : ما أشهد به القضاة والحكام من تسجيل أو تقييد، والثاني : إشهاد الشاهد على شهادته على خلاف فيه، ويعتذر بعد التاريخ من جميع ما في العقد من الحاق واصلاح الا ان يكون في اسم الله تعالى أو في اسم نبي من أنبيائه عليهم السلام، فإنه لا يعتذر منه ويبدل الوثيقة

بأسرها، وإن نسي الاعتذار فيما يعتذر منه حتى يكتب الشاهد اسمه، فليكتب بعد اسمه وعلى أنه فيه مصلحا أو ملحقا كذا، ولا تسقط الوار ليل تأتي شهادته على الاعتذار وحده، وإن نسي الاعتذار حتى يكتب الشهود اسماعهم فليكتب آخرهم (18) : وفلان أعاد شهادته لأصلاح في المكتب، أو لحق أو محو، أو بشر لم يعتذر منه وهو كذا، صحيح منه، ثم يعيد الباقي شهادتهم. وإذا كتب الشاهدان شهادتهما بإثر التاريخ وشهدت عليهما قلت : وشهد على الشاهدما على شهادتهما بذلك في التاريخ، ومن لم يعرف شيئا من فصول التقييد فليستثنه في شهادته

فيقول : وفلان بن فلان حاشا كذا فإنه لا يعرفه، ولا يستثني أحدا بعده، إلا ما لا يعرفه، وكذلك كل ما (19) يستثني واحد، ومن تأخرت شهادته عن تاريخ العقد فيؤرخها [ويعيد ذلك الذي قبله] ولا يعيد ذلك الذي بعده، واختلف هل يعد في العدد والعهدة والكراء والخيار والمسافر في إقامته أربعة أيام من وقت وجوب ذلك، أو من اليوم الذي بعده كتأجيل الأحكام. ومدار الوثائق على ما تضمنته الأشهاد، وأما ما يأتي فيها من خبر لم تتضمنه معرفة الشهود في الأشهاد فلا يثبت بثبوت الوثيقة إلا أن يزيده الشهود عند أداء شهادتهم، أو يشهد لذلك غيرهم.

(18) م : أحدهم فلان... (19) م : في كل شيء...

النكاح

عقد صداق

تسمية الزوجين وعدد الصداق وصفته، ومن أي سكة هو، وأقله ربع دينار أو ثلاثة دراهم كيلة، أو قيمتهما مما يجوز بيعه، وقبض النقد أو حاربه وفي تأجيله إلى البناء خلاف، وتسمية من قبضه كالأب والوصي ومن يجوز له قبضه، أو تطوع القابض بضمائه، وعدد الكالي وتأجيله إلى أربعين عاما فما دونها ولا يجوز إلى ما فوقها. وتذكر أيضا أنه قد تزوجها بكلمة الله عز وجل، وعلى سنة الهادي محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أمسان معروف أو تسريح بإحسان، وتسمية الولي وتفويضها عقد نكاحها إليه، إلا أن يكون ولدا أو أقرب الأولياء إليها أو أحسنهم حالا، إذا استواء، فلا يحتاج إلى تفويضها، وتذكر هل هي بكر أو ثيب، وهل هي مالكة أمر نفسها أم لا، وتذكر صحتها وسلامتها إن اشترطت السلامة، وخلوها من الزوج والعدة، وتذكر رضاها بالزوج والصداق، وإن كانت ممن لا يجبر على النكاح، واختلف في ذكر رضى المحجورة بالصداق، فإن كانت يتيمة ذكرت بلوغها ويتمها، إلا أن تكون غير بالغ، فتذكر حاجتها وفاققتها، وإنها بنت عشرة أعوام فأكثر، [ولا بد أن تتكلم]، وتذكر الشروط السبعة على الطرح، وهي : التزويج والتسري واتخاذ أم الولد والمغيب والأضرار والرحلة والزيارة وعقد ذلك بيمين أو تمليك، أو طلاق إن فعل شيئا من ذلك بغير إذنها، وعقد الأشهاد على الزوج والولي، إن كانت ممن تجبر على النكاح، وإن كانت ممن لا تجبر على النكاح ذكرت معها، إلا أن تكون بكرا، فتضمن الأشهاد حضور الاستمرار وإعلامها بأن إذنها صحتها ومعابنتها صامئة، وتؤرخ. واختلف إن ضحكت أو بكّت أو تكلمت، فإن كان الولي وصيا أو كافلا ضمنت معرفة ذلك ومعرفة السداد والكفاءة، ولا يحتاج إلى ذكره في انكاح [القاضي] من نفسه، ولكن تسقط ذلك في ذات الوصي لأن فعله محمول على السداد حتى يثبت خلافه، وإن كان قاضيا قلت : بعد أن ثبت عنده ما أوجب ذلك، ثم تؤرخ.

الفقه : ولا بد من ذكر الصحة في النكاح والبهات والصداق والإحساس وكل ما ليس فيه عوض ولا يحتاج إلى ذكرها في التوكيل، ولا تذكر في الوصي جواز الأمر ولا في الولاية لأنه جفاء، وتسقط في المحجورة جواز الأمر مقبضها للنقد

ورضاها بالصداق إذ لو رضيت بأقل من صداق مثله لم يلزمها، وإن زوجها الوصي من نفسه أو من ابنه فلا تسقط رضاها بالصداق وأما رضاها بالزوج فلا بد من ذكره. وتذكر معرفة الشهود بكونها في الحجر، ولا تذكر جواز الأمر إلا ممن ملك أمر نفسه، و[اختلف في تأجيل النقد إلى البناء]. ولا تعقد (20) على العبد شرط العتق والمغيب والرحلة والسكنى ولا تذكره في الأشهاد إلا أن يلتزم شرطاً أو يكون الكافي عليه. و[لا] تعقد على المولى عليه عتق السرية إلا أن تقول إذا خرج من الولاية، والصداق على العبد إلا أن يلتزمه السيد، واختلف في نكاحه (21) بغير إذن سيده هل هو باطل أو للسيد أجازته أو رده، وهل للدنية أن تولي أجنبياً؟ وهل للعريس أن يتزوج أمة أو ذمية؟ وإذا قال في عقد الصداق : صحيحة، لم ترد المرأة إلا من أحد العيوب الأربعة : الجنون والجذام والبرص وداء الفرج. وإذا قال فيه : سليمة، ردت من كل عيب. وقول العاقد : [قد] نقدها، كذا، براءة للزوج منه عند سحنون وليس ذلك ببراءة عند ابن حبيب حتى يقول : وقبضته منه. ومعاينة الشهود لقبض الأب نقد ابنته براءة للزوج منه للاختلاف فيه إذا ادعى تلفه وقد أقر بقبضه والشروط محمولة على الطوع حتى يثبت أنها كانت مشروطة في عقد النكاح، واختلف في الشروط المبهمة، مثل قوله : وشرط لها، كذا ولم يذكر التطوع ولا انعقاد النكاح عليها هل هي محمولة على الطوع أو على الشرط حتى يصرح بالطوع، وقال شيخنا أبو الوليد ابن رشد رحمه الله تعالى : إذا كان العرف في البلد أنها مشترطة في أصل العقد فهي على ذلك محمولة وإن كتبت على الطوع، ولفظ التبرع ابلغ من لفظ الطوع، لأن الطوع قد يكون فيما يسأل وفيما لم يسأل [عنه] والتبرع انما يكون فيما لم يسأل عنه. قال القاضي ابن اسحاق : والنكاح يصح بثلاثة عشر شرطاً وهي الولي وشاهدان عدل وصدائق، أقله: ربع دينار، أو ثلاثة دراهم أو قيمتهما مما يجوز بيعه وتملكه ورضي الولي والزوجان، صحيحين، صاحبين، حلالين، مسلمين، أو الزوجة حرة كتابية ولا يكون لأحدهما على الآخر رق، وخلو العقد من شرط (22) يفسده. ولا يكون ولياً في النكاح إلا من اجتمعت فيه تسعة شروط وهي : البلوغ والعقل والحرية والاسلام والذكورية وإن يكون حلالاً غير محرم وأن يكون عاصباً أو وصياً أو حاضناً واختلف في المولى الأسفل وفي اشتراط العدالة و[في] الرشد وفي النكاح الأول، من الدولة، دليل على أن المولى الأسفل من الأولياء وهو نصه في كتاب أرخاء المستور

(20) م : تذكر - (21) م : نكاحه - (22) م : شيء.

ويدل قول ابن نافع فيها على أنه ليس بولي إلا الذين يجوز لهم (23) قبض الصداق.

والقابضون للصداق عشرة، وهم : الأب والوصي والقاضي لمن يلي نظره
والسيد في أمته والشيء المألكة أمر نفسها والبكر المعنسة واليتيمة التي ليست في
ولاية، إذا كان صداقها معا تتجهز به، والرشيعة والكافل للبكر ويكرها، تسعتهم.
وسبع يزوجن بغير إذن، البكر ذات الأب، التي ليست بمرشدة ولا معنسة وابنته
الشيء إذا طلقت بعد البناء وقبل البلوغ، والأب الصغير والعبد والأمة [والمكاتب]
والوصي في يتيمة [الصغير] وعبيد من في حجره، واختلف في جبر سبع : الأب في
ابنته البكر المعنسة والبكر التي عادت إليه [قبل المسيس] بموت أو طلاق وابنته
الشيء بالزنى أو بالنكاح إذا طلقت قبل البلوغ أو مات عنها زوجها، والبالغ المولى
عليها والسيد في أم ولده وكل من بقيت فيه بقية رق، من تدبير أو كتابة أو عتق
[إلى أجل]، حاشى المعتق بعضه والوصي في اليتيمة البكر غير البالغ إذا جعل
[الأب] ذلك [إليه] أو قال له زوجها، وأما إن قال [له] أنت وصيي عليها أو على
بعضها فلا يزوجها إلا برضاها بعد بلوغها، وسبع من الأبكار يتكمن كالشيء
المرشدة [واليتيمة] المعنسة، كينت خمس وثلاثين سنة واليتيمة المهمة غير
المعنسة إذا اصدقت عرضا، ومن زوجها وليها بغير إذنها ثم اعلمت بقرب ذلك،
ومن زوجت من عبد أو ممن فيه بقية رق أو ممن فيه عيب والصغيرة التي ليس لها
كافل وزوجت على وجه النظر لها بعد أن تبلغ عشر سنين ویتيمة رفع أمرها إلى
الامام يعضل وليها (24)، وللاب أن يجعل الصداق أو ما شاء منه على ابنه فإن
سكت عنه الموثق ولم يذكر على من - ر - هو على الابن إن كان له مال في حال عقد
النكاح وإن لم يكن له مال فهو على الأب، واختلف إذا قال نقدها كذا ولم يذكر
القبض هل ذلك براءة للزوج أم لا؟ وهل يحتاج إلى معاينة قبض الأب نقد ابنته
التي في حجره، أولا؟ وقال ابن عتاب : إن سقط من عقد الصداق خا من الزوج
والعدة وقالت أنا حامل أو لم يئثنى وروء ولم يأت لها من الوقت الذي طلقت فيه ما
يتبين فيه الحمل ففسخ النكاح وليس للمرأة أن تسقط من الشروط إلا ما غيى أمرها
بيدها، ويجوز النكاح بالتفويض أو بالتحكيم وعلى شوار بيت وعلى عبيد غير
موصوفين وهزله، كجده، ولا يجوز فيه الخيار ولا إلى أجل، وذلك كله بخلاف البيوع
ولا يكون الحاكم وليا في النكاح حتى يثبت عنده أربعة عشر شرطا (25)، وهي
كونها صحيحة صالحة (26)، غير محرمة ولا محرمة على النكاح (27)، وأنها حرة

(23) م : من يجوز له - (24) م : ویتيمة رفعت أمرها تشكي يعضل وليها - (25) م : فصلا.

(26) م : صاحبة - (27) الزوج

وانها بكر أو ثيب وانها لا ولي لها أو عضل وليها أو غيبته وخلوها من الزوج والعدة ورضاعها بالزوج والصداق وتفويضها اليه عقد النكاح وفي غير المالك أمر نفسها أن الزوج كفؤ لها في الحال والمال، وأن المهر، مهر مشاء، وأن كانت غير بالغ فيثبت فقرها وحاجتها، وانها بنت عشرة أعوام فأكثر، وأن كانت طارئة سنل عنها صلاحاء أهل رفقتها، ويعقد نكاح الكتابية اساقفة [أهل] دينها، إلا أن تكون مستأمنة أو معتقة لمسلم فيعقده السلطان، وأن كانت مملوكة عقده سيدها.

فصل : ولا يجوز نكاح المحرمات بالقرآن وهن : الأم وإن علت والابنة وابنة الابن وإن سفلت والاخت وابنتها وابنة الاخ وإن سفلت والعمة والخالة وزجة الاب وزجة الابن وأم الزوجة والربيبية إذا دخل بأمرها وكل من أرضعت لبنها أو اجتمعت معها على ثدي واحد أو لبن فحل واحد لأن كل محرمة بالنسب محرمة بالرضاع، لقول النبي (ص) : «يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة»، وكل امرأتين بينهما نسب - لو كانت احدهما ذكرا - لم يجوز له نكاح الاخرى، لم يجز الجمع بينهما لقوله عليه السلام «لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها»، ولا يجوز نكاح ذات زوج ولا معتدة ولا مستبرأة ولا مرتدة ولا حربية ولا مجوسية ولا وثنية ولا أمة غير مسلمة ولا خامسة ولا أمة نفسه ولا من له فيها بقية رقي ولا أمة ابنه ولا أمة عبده ولا مريضة ولا محرمة ولا من لاعنها أو طلقها ثلاثا، ولا يجوز نكاح الشغار وهو يضع بالبيع، ولا نكاح على خيار ولا إلى أجل وهو المتعة ولا نكاح المريض والمحرم والسكران والمحلل والمرد، ولا نكاح السر، ولا نكاح امرأة تزوج نفسها أو أمة بغير إذن سيدها، ولا نكاح أحد الشريكين أمة بينهما بغير إذن صاحبه، أو إذا ولي العقد غير مسلم، أو امرأة أو عبد أو من فيه بقية رقي، ولا النكاح والامام يخطب يوم الجمعة، ولا تجوز خطبة على خطبة غيره وقد ركعت اليه، ولا تزويج اليتيمة الصغيرة غير العديمة، ولا نكاح أمة على شرط حرية ما ولدت (28) ولا أن يضرب لأبداء عقد النكاح أجلا، ولا يجوز نكاح على الا صداق عليه، أو بأقل من ثلاثة دراهم، أو يكون الصداق مجهولا، أو إلى أجل مجهول، ولا بما لا يجوز بيعه، كالنكاح بحرام (29)، أو بغير، كثمرة أو زرع لم يبد صلاحهما، أو على البعير الشارد أو العبد الأباق (30) ولا بشرط الإخدام، ولا بشرط نفقة ولدها، أو ولد خادمها ولا باشتراط النفقة على الزوجة، أو على الأ ميراث بينهما، أو على أن لها من القوت كذا، أو على أن يتفق عليها ما يصلح لمثلها، أو على أنه أن لم يأت بالصداق إلى أجل كذا، فلا نكاح بينهما : أو على أن يعتق أباهما، أو يحج عنها، ولا يجوز نكاح وبيع في عقد واحد، وما فسد من النكاح لعقده، ففسخ أبدا، وفيه بعد البناء الصداق المسمى وما فسد من النكاح لصداقه ففسخ قبل البناء وثبت

بعده بصداق المثل ويلزمه الطلاق والخلع والنكاح والميراث والحرة في كل نكاح
 اختلف في تحريمه ولا يلزم ذلك في المتفق على تحريمه، وقيل يلزم فيما يثبت منه
 بعد البناء ولا يلزم فيما يفسخ منه أبدا. المسائل التي يثبتون الدخول : امرأة
 المفقود، وقيل : يفيقها العقد والمرجعة ولم تعلم بالرجعة والحقة تحت عيب،
 فاختارت نفسها ثم جاء العلم انه اعتق قبلها، وامرأة الغائب تطلق عليه ومن
 أسلم وتحت عشر نسوة فاختار اربعها، ثم وجد من نوات محارمة فانه يرجع
 ويختار من البواقي ما لم يدخل بهن، ومن زوجها ولها ودخل بها آخر الزوجين،
 وكل نكاح كان فسادا في صداقه، ومن أسلم ثم تنصر (١١) فلا يعلم، أو عا
 كرها، ففرق بينه وبين امرأته ثم تبين أنه كان مكرها، فهو أحق بزوجه ما لم يدخل
 بها الثاني، فان دخل بها فلا سبيل للأول عليها. المسائل التي لا يثبتون الدخول :
 المنعى لها زوجها، وهي التي يأتيها خبر وفاة زوجها، فتتزوج من غير اثبات ذلك،
 ثم يقدم زوجها فهو أحق بها وأن دخل بها الثاني، ومن طلقت عليه بعدم الثقة ثم
 اثبت انها قد اسقطتها عنه أو أنه ترك عندها نفقتها فهو أحق بها أبدا. ومن قال :
 عائشة طالق فطلقت عليه، ثم قال : لم أرد هذه المطلقة وانما أردت غيرها وأثبت
 أن له زوجة غيرها تسمى عائشة، فهذه ترد اليه أبدا ولا يفيقها البناء، كنكاح
 المحرمة والمجوسية والمردة والامة الكتابية، والخامسة والمنكحة نكاح الشغار
 والمحرم والمريض والمتزوجة في العدة ويفسخ ما لم يطل نكاح اليتيمة غير البالغ،
 وغير العديمة ونكاح الشريفة المتزوجة بغير ولي ونكاح السر.

فصل : وان ساق اليها شيئا، ذكرت السياقة وموضعها وحدودها والمعرفة
 بقدرها وقبضها ومن قبضها، وان كانت نحلة ذكرت الناحل والمنحول والنحلة
 وموضعها وحدودها والمعرفة بقدرها، وان النكاح انعقد عليها ليستغنى بذلك عن
 الحيابة، واختلف هل يذكر قبول المنحول، أو لا يذكر، كوضعية الكالي وعقد
 الاشهاد عليها وتضمن اشهاد الزوج ان نكاحه انعقد عليها وتذكر في سياقة
 البكر اليتيمة انها وصفت لها صفة قامت عندها مقام العيان، بوصف من وثقت
 بدينه ومعرفته.

عقد تجديد الصداق

اشهاد الزوج على نفسه ان زوجه ذكرت له تلف صداقها وسألته تجديده
 فأجابها الى ذلك واقاراه بما بقي عليه فيه وعقد الاشهاد عليه وتضمنه معرفة
 الزوجية واتصالها الى حين الاشهاد في غير الغريبين، وتذكر اشهاد المرأة على
 نفسها، انها لم يكن لها في الصداق التالف غير ما ذكر في هذا.

(٣١) م : ومن اسرقتن.

عقد طلاق

تسمية الزوجين وصفة الزوج، لاسيما ان لم تعرف عينه وصفة المرأة ان ذكرت في عقد الاشهاد وعقد الطلاق وتنوع، هل هو رجعي أو مملك أو خلعي أو يتات وهل هو قبل البناء أو بعده، فان اسقطت عنه شيئا ذكرته ومعرفتھا بقدرة وطوعھا به، من غير ضرر ولا اكراه وقبوله لذلك، وأنه على ذلك طلقھا وعقد الاشهاد علیھا، والعقد نسختان وتضمن العقد السماع من الوصي ومعرفة الايصاء، وزاد بعضهم الضمان في ميارات الوصي على يتيمته.

الطلاق : واذا انفرد الميارى بالاشهاد فلا بد عند دفع الميارات الى الزوجة من حضور ليثة تعالینھا ليلا تنكر قبض الميارات فتحلف علیھا وتأخذ النفقة الى حين يمينها ولها رد اليمين عليه وليلا يموت [فتنكر]، فيحتاج الورثة الى اثبات تعيينھا، ولا يقال : باري الا في الخلع، واذا طلقھا بعد البناء، طلاق تملك ويقال في غيرهما، طلاق ويقال في رجعة، طلاق السنة ارتجع اذا كانت في العدة لانه فعل واحد ولا يحتاج الى الاشهاد على الزوجة الا أن يكون للطلاق مدة، فلا بد أن تضمن اقرارھا، بأن عدتها لم تنقض ولا يكون شهود الرجعة الا شهود الطلاق ليلا يكون خلعا، أو ميارات، أو يتاتا، ويقال في غير طلاق السنة راجع لانھا مفاعلة من اثنين، فلا يكون الا برضى الزوجة والولي وصادق، كالنكاح وان كانت حاملا وجاوزت ستة أشهر، لم تجز مراجعتها، لانھا مريضة، ولا بيعھا حينئذ ان كانت أمة، ومن طلقت قبل البناء بغير خلع، ثم ظهر بها حمل، أقر به الزوج، فله ارتجاعھا، قبل وضعھا بغير صداق ولا ولي ولا تعقد بآئنة قانھا، البتات، واذا خالع الرجل عن ابنه الصغير، فلا تذكر اسقاط الاسترعاء والبيئات، لان اقرار الاب لا يلزم الصغير ويجوز الفراق من الاب والوصي والسلطان، على الذكور بشرطين : أن يكون الزوج غير بالغ، وأن يكون ذلك على وجه الخلع بشيء يأخذه [له] على وجه التملك، وليس للوصي أن يخالع عن يتيمته الصغيرة، وكل من كان له انكاحها بغير اذنها، فله الميارات علیھا بغير اذنها، واختلف في الثيب المحجورة، ولا يجوز خلع الامة المذون لها في التجارة ولا المكاتبية الا بإذن سيدهما، ولا كل من لزمته ولاية الا بإذن وصيھا، واختلف في المديانة والمريضة والحامل المثلل، وقول الموثقين في وثائق الخلع، ملكت بها أمر نفسها (32)، عي وحشو لا معنى له، لان كل طلاق يعوض فهو مملك بلا خلاف، ويجوز الخلع بالقرر والمجهول، فان وقع الخلع دون تسمية طلاق، فهو واحدة بآئنة، ولا يجوز أن تسقط سكنها في داره مدة عدتها، وأكثر اعتماد الكتاب في الصفات على ذكر اللون والقامة وظاهر ما في الوجه ويستعملون ما سوى ذلك.

عقد استرعاء في مغيب الزوج وعدم النفقة

يشترط فيه معرفة شهادته للزوج، ومعرفة غيبته ومدة مغيبه عن الزوجة ومن حيث غاب، وإلى أين غاب، وحيث غاب، وهل كان قبل البناء أو بعده، وأنهم لا يعلمون أنه صرف إليها ولا ترك لها نفقة، و [لا] ما يعدي لها فيه بالرجب، ولا وصل إليها منه شيء ولا أن عصمة النكاح انقطعت بينهما في علمهم، إلى حين شهادتهم، وتؤرخ.

النفقة : واختلف هل يؤجل، ثلاثة أيام أو شهرا وإذا اشتكت إلى الحاكم في مغيبه، فالقول قولها من وقت التشكي، كالمطلقة، [و] تفارق وثائق الاسترعاء، سائر الوثائق في ثلاثة أمور : أحدها : أن المطالب لا يجب توقيفه عليها [قبل] ثبوتها، والثاني : أن شهودها يؤخذون بحفظ ما فيها، والثالث : أنه يعلم على شهودها، شهد عتدي بثمنه.

عقد طلاق على غائب بعدم النفقة

[تذكر اسم القاضي وموضعه، والزوجين والمغيب وعدم النفقة] وعدم إرسالها، ويمين الزوجة على ذلك كله، في جامع الموضع المذكور وتطلقها نفسها، بعدم النفقة طلقة واحدة، يملك بها رجعتها إن قدم موصرا في عدتها، إلا أن تكون ثالثة، وإباحة القاضي لها ذلك، بعد أن ثبت عنده ما أوجب ذلك، وأرجاء الحجة الغائب، وعقد الاشهاد وتضمن حضور اليمين، بالموضع المذكور، عن أمر القاضي، وسماع الخلفة منها، وإشهاد القاضي، وتؤرخ.

البيع

عقد ابتياع ملك

تسمية المتبايعين وما به يعرفان، وذكر المبيع وموضعه وحدوده، وذكر حذوقه ومرافقه وجرمه وشجره، وذكر شربه، ماله شربه من ذلك وإن البائع لم يستثن لنفسه منه شيئا، ووصف المبيع بالجواز والانتجاز وعدم الشرط المفسد والثنيا والخيار وعدد الثمن وصفته وقبض البائع له، أو حلوله، أو تأجيله إلى مدة لا تتجاوز أربعين عاما، ومعرفة المتبايعين بقدر ذلك كله ومبلغه وحاول المبتاع فيما ابتاعه محل البائع والإبراء من الانتزال، أن التزم المبتاع ذلك، وذكر الحرية والتبري من العيوب، ورضي المبتاع بها، حاشى الوثائق فلا تعقد التبري منها إلا بعد تمام البيع كالثنيا، وعقد ذلك في غير عقد التبايع أحسن، فإن كان في الوثيقة شرط قلت فيها : بلا شرط مفسد، ولا تسقط، مفسد، فيصير ذلك تناقضا، وإن كان في المبيع انقاض، ذكرت أنها على شرط القلع، وتذكر عقد الاضمان على المتبايعين، ووصفهما بالصحة والجواز والطوع.

الفقه : يتضمن في بيع الأب على ابنه الصغير، معرفة صغر الابن أو كونه في حجره، بتجديد سفه، أو بتقديم القاضي أن كان كبيرا، وإن باع ذلك لنفسه، ذكرت معرفة حاجته. وابتياع الأب من نفسه لابته، لا بد أن تقول [فيه]، ممن يعرف أصل المال للابن، وابتياعه بمال وهبه له جائز، وإن لم تعرف الهبة قبل ذلك، ولا يثبت التولييع إلا بإقرار المولج إليه، يتضمن في بيع الوصي، معرفة الايصاء، بأي وجه كان، ومعرفة السداد في الثمن، والوجه الذي بيع ذلك لأجله، واختلف في تركه، فقال ابن عتاب : أن ذكر فحس، وألا فالبيع جائز، وقال ابن القحطان : لا بد من ذكره وألا فالبيع غير جائز. وليس للوصي بيع عقار يتيمه إلا بأحد تسعة وجوه، وهي : حاجة اليتيم، والقبطة في الثمن الكثير، الزائد على قيمة الثاث، أو ليعوض ما هو أعود منه وانفع [من ذلك]، أو لكونه لا يعود [عليه] منه شيء، أو يكون له فيه شريك، فيرى بيع حصته عليه، ليعوضه بذلك، ملكا كاملا أو يريد شريكه البيع والملك لا يتقسم ولا مال لليتيم يبتاع له به حصته شريكه، أو تكون دارا واهية، يتقى عليها الخراب والانهدام ولا مال له تصلح منه، أو تكون دارا، بين أهل الذمة، أو

يكون ملكا موصفا، فيستدل به حرا. واختلف، هل يحتاج الى أن يعرف الشهود ذلك أم لا؟

بيع الحاجن

تضمن بيع الحاجن، معرفة الحضنة، وصغر المحضون وفاقته، وتفاهة المبيع، وأنه أحق ما يباع عليه، والسداد في الثمن، وأنه عشرون دينارا فأقل، لا أكثر، ومعاينة قبض الثمن.

بيع الوكيل

تضمن في بيع الوكيل، معرفة الوكالة، ولابد من معاينة القبض في كل من قبض لغيره كالوصي والوكيل والحاجن، وكذلك قبض المحجور نفقته، أو مالا، لاختباره في التجرة، وقبض المعنس نقدها، والاصم والايكم، وتحتاج الى ذكر السداد في فعل السفية، وفي فعل كل من فعل لغيره، كالأب والوصي وفي ابتياع الثياب المردة بيت البناء، وفي وضع صداق الابنة، وتذكر معاينة القبض، في بيع المريض والمديان، وتذكر في بيع المرأة، تجوز زوجها وتسليم قرابتها، وإن ذكرت معاينة القبض، فيمن قبض لنفسه، فهو أحسن، لترفع اليمين التي أوجبها بعضهم على المشتري إذا قال له البائع، انما أشهد[ت] على نفسي بالقبض، لمعاشية به وثقة. ولابد أن تذكر في كل وثيقة ابتياع، المعرفة بقدر جميع ما ذكر فيها، حاشي وثيقة ابتياع المعلن، أو ورثته، عمراء من المعلن حياته، لأن الجهل في ذلك ظاهر، واختلف إذا بيعت الثمرة المثبورة بغير أصل(33)، هل تذكر المعرفة بقدرها، أولا؟ إذ هي تبع للأصل، وكذلك اختلف في ذكر ذلك، في كل ما ليس فيه عرض، كوثائق الاحباس والصدقات، ولا تقل في عقد الابتياع أو الكراء : بما في المبيع من الحقوق، أو بحقوق ما في المبيع. لأنك حينئذ، توجب البيع أو الاكراء في جميع ما لصاحبها فيها من الامتعة، ولا تدخل هذه العلة فيه، إذا قلت : بما للمبيع من الحقوق، ولا تضيف المبيع الى البائع فتقول : له، أو ملكه، أو داره، لأنه قد قيل فيمن ابتاع شيئا وأقر أنه ملك البائع، ثم وقع استحقاق فيه، فلا رجوع له في ذلك على البائع، وإن ذكرت ما للدار من الحيطان واستحق منها شيء رجع بما ينوب [ذلك] من الثمن، وإن لم تذكر ذلك، لم يرجع بشيء. وإذا انعقد التبايع بعرض، فاقراره بقيمته، أحسن، وإذا كان في المبيع زرع ثابت، جاز للمبتاع أن يشترطه، ولا يجوز اشتراط بعضه، إلا أن يكون بايسا، ولا يجوز لواحد من المتبايعين اشتراط ما لم ينبت، وإذا مضى لتاريخ البيع سنة، سقط الانزال، ولا يجوز بيع شيء من

(33) م ن بعد الأصل.

التركة وعلى الميت دين، حتى يؤدى، ولا يجوز تأجيل ثمن أو كالتئ أو دين أكثر من أربعين سنة، ويجوز بيع الدار واشترط سكنها سنة فأقل وكل ما كان فيها من شيء ثابت، كالبنيان، ونحل الكوى، وحمام البرج، وخرج الرمي الأنازل، فهو للمبتاع، وما كان فيها غير ثابت فهو للبائع إلا أن يشترطه المبتاع، كالأكبرة والدوا والخيل، وفي الحجر الأعلى وفي السلم خلاف.

فصل : ولا يركل القاضي من يبيع على يقيم، شيئاً من ماله، انفقته إلا [بعد] أن يثبت عنده، تسعة أشياء، وهي : يقره وإعماله وحاجته وأنه لا غنى له عن أن يباع عليه من ماله، ما يقوم به عليه من مصالح أموره، مما لابد منه من نفقة وكسوة، وأنه ملك لليقيم لم يخرج من يده بوجه، وإن المبيع أحق ما يباع عليه من ماله، وحيازة الشهود للمبيع، والسداد في الثمن.

فصل : ولا يجوز بيع الحر والخنزير والقرود والخمر والدم والميتة والذبول والنجاسات وما لا منفعة فيه، كخشاش الأرض والحيات والكلاية غير النازون في اتخاذها، وترايب الصواغين والصور وآلات الملاهي والاحباس وأحوم الضحايا وجلودها والمدير والمكاتب والحيوان المريض مرضاً مخوفاً، والامة الحائض بعد ستة أشهر، والحيوان بشرط الحمل، وما في بطون الحيوان ولا استثناءه، والطير في الهوى، والسماك في الماء، والعيد الأبق الذي لا يعلم موضعه، والجندل الشارد، والغائب على غير صفة ولا رؤية، والبيع بغير تقليب، أو بدنانير غير مسمات، في بلد نقده مختلف، وبيع ملك غيره، وبيع المصوب، وبيع كل ما فيه ضرره، وبيع الدين على ميت أو على غائب، وبيع ما لم يبد صلاحه، من زرع، أو ثمر، على التبقية، ولا بيع الجارية من علية (34) الرقيق بشرط البراءة من الحمل، ولا بيع سلعة بعينها (35)، على أن تقبض إلى أكثر من ثلاثة أيام، ولا الدار بشرط سكنها أكثر من سنة، ولا الدابة بشرط ركوبها أياماً، ولا البيع بثمن مجهول، ولا إلى أجل مجهول وبكيل مجهول، ولا [البيع في وقت الجمعة، ولا بيع حاضر لباد، ولا بيع الرجل على بيع أخيه وقد ركن إليه، ولا بيع التلقي، ولا بيع التفرقة، ولا بيع عقار لا مدخل (36) فيه، ولا بيع القصيل أو القصب على أن يزيد في ثرائه، أو على أن يطيّب، ولا بيع سلعة بحكمه أو بحكم غيره، ولا بيع نيل المعادن وغيرها، ولا البيع على شرط حميل بعيد الغيبة، ولا بيع سلعة بجزأف (37)، من العيين، ولا بيع حائط فيه أنواع من الثمار، ولا يستثنى البائع خيارها، ولا بيع ثمر شجر يختارها، ولا بيع شاة ويستثنى جلدها أو رأسها إلا في السفر، ولا عضو كالغنخ واليطن

(34) م : على. (35) م : معينة. (36) م : له. (37) م : وفي الأصل : بخراق.

ويستثنى الكبد وأرطال معلومة، أقل من الثلث، ولا يبيع لمن غنم معينة مدة معلومة، وهو دون العشر، ولا يبيع قمح أو زيتون على أن على البائع حصادة وعصره، ولا يبيع لحم شاة حية، ولا طعام بطعام إلى أجل، ولا نقد بنقد إلى أجل، ولا شيء بجنسه إلى أجل متفاضلا، إلا أن تختلف متافعهما، ولا يبيع الطعام قبل قبضه إذا ابتاع على كيل أو وزن أو عدد، ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد من الطعام والنقد، وكل جنس فيه الربى إذا بيع بمثله، فلا يجوز أن يكون غيره مع أحد الجنسين أو معهما، ولا يجوز بيع الجراف فيما تقصد أعيانه وأحاده كالحيوان والثياب والجواهر، ولا يجوز بيع الثياب كبيع سلعة على ألا يبيعها، أو ألا يهبها، أو لا يخرجها من البلد، أو لا يعبر بها البحر، أو على (38) يتخذها أم ولد أو [على] ألا يعزل عنها، أو على أن يدبرها أو يكاتبها، أو يعقها إلى أجل، أو على أنه إن باعها، فبائعها أحق بها بالثمن الذي يبيعها به، أو على أنه فيها بالخيار إلى أجل بعيد لا يجوز الخيار إليه، أو على أنه متى جاء بالثمن فهو أحق بها، ولا يجوز بيع رطب، بياض من جنسه، كالرطب بالتمر، والعنب بالزبيب أو بعصيره والعجين بالدقيق أو بالحنطة، واللحم بالقديد، أو المشوي، والسمن بالزبد أو باللبن، والزبد بالجبن، والتمر بربه، والقصب بربه، والجلجلان بزيت، والزيتون بزيت، والحنطة المبارلة باليابسة، والشاة اللبن باللبن إلى أجل، ويجوز عكس ذلك، ولا يجوز بيع الطعام جزافا مع العقار والعروض كيلا، ولا يبيع العقار والعروض بعضها جزافا، وبعضها كيلا، واختلف في بيع العقار والعروض جزافا مع الطعام كيلا. وفي كتاب البيوع القاسدة : منع ابن القاسم أن يجمع الرجلان سلعتهما في البيع في صفقة واحدة، لأن كل واحد منهما لا يدري بما باع، ولا بما يرجع عليه، أن استحققت أحدهما، وأجازة اشهب، وابن القاسم، في كتاب التجارة إلى أرض الحرب، جواز ذلك.

عقد دين

تسمية المتدائنين، وعدد الدين، وصفته، وحلوله أو تأجيله إلى أجل معلوم، ووصفه، أو مما هو، وتذكر أنه من معاملة جائزة مقبلة، مقبوضة بيد الغريم، وترتب الدين في ذمة الغريم، والمعرفة بقدر ذلك كله، وعقد الأشهاد عليهما، ووصف المعاملة، أتم وأحسن.

الفقه : ولايد من ذكر: قبض، في المعاملة، واختلف هل يحتاج إلى وصفها، أم لا ؟ وهل [يجوز] الطوع بالتصديق في الدين والسلم (39) أم ذلك [من] هدية المديان.

(38) م : أن : (39) م : والسلف، وكذلك في الحجرية.

وهل يجوز في بيع (41) الحرية تصديق المعري؟ وهل يجوز لشكري الدار اشتراط ذلك؟ ومن انعقد عليه أنه ملئ بما عليه فعنى ادعى العدم، فهو كاذب، فلا ينفعه ما يثبت من العدم، الا أن يثبت [أن] جاشحة طرأت عليه، فأصابته ماله بعد اشهاده بذلك، ولا يجوز بيع الدين، الا بخمسة شروط، وهي : الا يكون طاماً او باطاماً، وان يكون الغريم حاضراً مقرباً به، وان يباع بغير جنسه، وألا يقصد ببيعه الاضرار بالمديان، وان يكون الثمن نقداً، وألا يكون المبتاع عدواً للغريم، ولا يجوز التطوع بشيء في كل عقد فيه دين، ويسقط ذلك، ولا يلزم لأنه من باب هدية المديان، وسواء كان الدين، صداقاً، أو سلفاً، أو معاملة بتأجيل، أو غير ذلك.

بيع الاجال

واذا بيعت (42) سلعة بثمن مؤجل، فلا تشتريها بأقل منه نقداً، أو الى أجل ثبوته، ولا بأكثر منه، الى أبعد من أجله، وأما الى الاجل بنفسه فذلك [كله] جائز، ويكون مقاصدة، ويجوز الى أبعد من الاجل بمثل الثمن فأقل، قال ابن الهندي : وإذا كان السلف على جماعة فلا يجوز أن يكون بعضهم حميلاً عن بعض، اكرهه سلفاً جر منفعة. قال ابن أبي زمنين : هذا اذا كان بعضهم موسراً والآخر معسراً، واختلف ما عليهم في العدد أو الجنس، ويجوز ذلك اذا كان [ما] على كل واحد منهم مثل الذي على صاحبه، ولا يجوز ان يقتضى عن ثمن الطعام، طعاماً، كان من جنسه أو من خلافه، ولا يجوز ان يأخذ عن دينه، الا ما يتعجل قبضه ولا يتأخر، فلا يقبض فيه جارية تتواضع، ولا ما فيه عهدة الثلاث، ولا دار السكنى.

[شروط الرهن] : ولا يصح ارتهان شيء، الا بأربعة شروط، وهي : الا يكون مما لا يجوز بيعه على كل حال، كالميتة، ومعينة الشهود قبضه، والا يرجع الى الراهن، وان يكون في كل شيء يمكن استيفاؤه من ثمن الرهن، والا يكون [في شيء] شرطه التقاض، كالصرف والتصيير والاقالة في رأس مال السلم، وبيع الطعام بالطعام، و[لا] في الكتابة، ولا في الجعالة قبل العمل، ولا [في] كل ما فيه حد أو قرد أو تعزير، ولا فيما لا يضمن، كعارية ما لا يغاب عليه، ومن أقر لرجل، انه لا حق له عليه، برئ ذلك الرجل من جميع الحقوق الواجبة من الضمانات والديون، وان أقر أنه لا حق له عنده أو قبله، برئ من جميع الضمانات والامانات، وعن سئل شيئا (43)، فقال هو لفلان لم يلزمه هذا الاقرار، بخلاف اذا قال : وهبته له، أو بعته منه، فانه يلزمه اقراره، ومن قال : ما عاملته، ثم ثبتت المعاملة، فأقام بينة انه قد قضاه، لم تنفعه لانه [قد] كذبها أولاً، بخلاف ما لو قال : ماله عندي شيء.

(40) م : ابتاع. وكذلك في الحجرية. (41) م : بيعت. (42) م : الرهن شيء.

عقد ابتياع مملوك

تسمية المتبائعين، وصفة البائع إذا لم تعرف عينه، وصفة المبتاع أن كان الثمن مؤجلاً، واسم المملوك وسنه وجنسه ونعته ولونه، ما لم يكن رضيعاً، فإنه لا يأخذه النعت لصغره ولا ينعت ابن خمس سنين فتون، وعدد الثمن وصفته وتوقيفه لأجل العهدة، واسم الموقف عنده، أو دفعه على الطوع، مالم يبيعه على البراءة، فيما (13)، يجوز فيه بيع البراءة، أو تأجيله، والمعرفة بقدر ذلك كله، وذكر العيوب والتزامها، وبيعه على السلامة، ووصف المبيع بالصفة (14)، وعهدة الثلاث والسنة، فيما لم يبع على البراءة، وعقد الاشهاد على المتبائعين، وذكر حضور المملوك وإقراره بالرق لبياعه، إذ كان بالغاً إلى أن عقد فيه البيع المذكور، وذكر التاريخ، وإن كان في علم الشهود، ملك البائع للمملوك، فانت غني عن إقراره بالرق.

القحة : تكون العهدة في جميع العبيد، إلا في ثلاثة وعشرين : العبد المسلم فيه، والمسلم هو في غيره، والمقرض (15)، والغائب، يباع على الصفة، والمتزوج به، والمخالع به، والمكاتب به، والمقاطع به، [من كتابة المكاتب والمصالح به من عمر، والمقال فيه]. والذي يبيعه السلطان على النفس، والذي يباع في الغنائم والمبتاع للعق و الموصى يبيعه من فلان أو ممن أحب، والموهوب للثواب، والمربود بعب، والمبيع بدماء فاسداً، والمبيع في الميراث والمواضعة للاستبراء، إذا كان ذلك أكثر من ثلاثة أيام، والأمة البيئة الحل، والأمة يشتريها زوجها، والمبيع على البراءة من العهدة، والمبيع في بلد لا عهدة فيه تعرف.

فصل : لا تجوز المواضعة إلا في أمتين، إحداهما : التي ينقص الحمل من ثمتها كثيراً، والثانية : التي يطأها البائع، وظاهر ما في البيوع الفاسدة أنه يحكم بوضع الثمن في أيام المواضعة على يدي عدل، إلا في الخيار، وظاهر ما في كتاب الاستبراء [أنه لا] يوضع بحكم، وقال ابن القاسم في كتاب التجارة إلى أرض الحرب : إذا اشترى النصراني عبداً مسلماً أو مصحفاً، يبع عليه. وقال أشهب في كتاب التدبير : يفسخ البيع، وقال ابن القاسم في كتاب المديان فيمن اشترى ديناراً، أراد بذلك الإضرار بالمديان، ولا يجوز بيع المملوكة على أنها عريانة، ويتعقد (16) البيع إذا وقع على ذلك، ويسقط الشرط، ويحكم على البائع بكسوة مثلها، كمن باع على أنه لا مواضعة ولا عهدة ولا جائحة وأنه إن لم يأت بالثمن إلى [أجل] كذا فلا بيع بينهما.

(13) م : معاً. (14) م : بالصفة. (15) م : والعبد المقرض. (16) م : ويتخذ.

عقد السلم

تذكر المتعاملين، ورأس المال وعدده وقبضه في وقت عقد السلم، وتحذف المسلم فيه، بصفة معلومة فيه، ويكون مضموناً، لا عينا معينة، وتذكر أبعاءه، وتلك خمسة عشر يوماً، وموضع القضاء، وصفة ذلك بالصفة (47)، والمعرفة بقدر ذلك، وأنه سلم صحيح، وعقد الأشهاد عليهما.

فصل : وتذكر في نحو القمح، الجنس والصفة، وتذكر في نحو التين والعنب والزبيب، وتزيد اللون، وتذكر في الزيت، عذبا، صافيا، أخضر، رقيقا، من زيت الماء، أو البلد (48)، جديدا، أو باليا، جيدا، أو وسطا، أو رديا، وإن كان موضع السلم يجتمع فيه بيوت (49) شتى، نسبتها إلى بلده إن كان كثيرا.

اللقه : لنجواز السلم، عشرة شروط، لا يصح إلا بها، وهي : أن يكون رأس المال معلوما مقدارا، معجلا قبضه، ولا يؤخر بشرط فريق ثلاثة أيام، ولا يكون من جنس المسلم فيه، ولا يكون طعاما في طعام، ولا عينا في عين، وإن يكون رأس المال والمسلم فيه مما يجوز بيعه وملكه، وإن يكون المسلم فيه مضمونا، لا عينا معينة، وإن يكون مما يصح الانتقال به، وإن يكون موصوفا بصفة تحصر المسلم فيه، وألا يتعذر وجوده عند محل الأجل، وإن يكون معلوم القدر، بكل فيما يكال، أو ذرع فيما يذرع، أو وزن فيما يوزن، أو عدد فيما يعد، أو ما يقوم مقام الوزن من التحري المعروف، وإن يكون [المسلم] مؤجلا إلى أجل تختلف فيه الأساق، واختلف هل يحتاج في عقد السلم أن يذكر غاية الطيب، أم لا ؟ وهل يذكر جنس القمح والزيتون والعنب، إذا سلم في الرقيق (50) والزيت والخل، أم لا ؟ ويجوز أن يشترط في الثياب عمل رجل بعينه، أو في طراز بعينه، ويجوز تسليم الشعر في القصيل إلى الأجل الذي لا يثبت من الشعر في مثله قصيل وكذلك الصوف في ثوب صوف، ولك أن تذكر في كل معاملة التصديق في الاقتضاء وفي جميع أسواق المعاملة، دون يمين تلزمه في دعوى عدم القضاء (51)، بعد علمه بالواجب في ذلك، ويجوز اشتراط التصديق ومنفعة الرهن في البيع، ولا يجوز ذلك في السلف، واختلف هل يجوز للسلف اشتراط بيع الرهن، دون حكم حاكم، قال ابن الهندي : لا يبيع المرتهن الرهن دون حكم حاكم، وإن كان في الوثيقة بلا مشورة سلطان ولا غيره حتى يكون فيها، إقامه في ذلك، مقامه ومقام الوكيل (52) المفروض إليه في الحياة، ومقام الوصي بعد مماته، فإن كان فيها هذا الشرط كان له حينئذ بيعه دون السلطان.

(47) م : بالصحة. (48) م : البلد. (49) م : زيت. (50) كذا في النسختين بالراء وتلها :
«الذيق» بالدال. (51) م : ولا دعوى القضاء. (52) م : إقامة ذلك مقام الوكيل.

عقد ابتياع الحيوان الحاضر

تسمية المتبايعين، وجنس الحيوان وصفته ولونه وسنه وعدد الثمن وصفته وقبضه أو حمله أو تأجيله إلى أجل معلوم، وقبض [المبتاع] للحيوان وتقليبه إياه، وذكر عيريه والتزامها، ووصف المبيع (53) بالصحة، والمعرفة بقدر ذلك كله، وعقد الأشهاد عليهما، وإن [ذلك] بمحضر الحيوان وعلى عينه، ويكونه بيد مبتاعه، والتاريخ.

عقد ابتياع الحيوان الغائب

تسمية المتبايعين، وجنس الحيوان وصفته ولونه وسنه، وذكر موضعه، وعدد الثمن وصفته، وتوقيفه ودفعه، في وقت قبض المبتاع للحيوان، أو دفعه على الطرود حينئذ، والمعرفة بقدر ذلك، وعقد الأشهاد عليهما، والتاريخ.

الفقه : لا يجوز اشتراط النقد في بيع الحيوان (54) الغائب، على صفة صاحبه، ولا في بيع العدة والمواضعة، إلا أن تكون في عظم دمها، ولا في الإجارة على حرز الزرع، وإذا اشترط تأخير عمل الأجير، شهراً أو نحوه، واكتراء الدابة المعينة لتركب بعد شهر، وكراء الأرض غير المأمونة، كأرض الأندلس، وكذلك في اكتراء الجنات والأرحى، والأرض المباعة على التكسير، وبيع الخيار، ويجوز النقد على الطرود في ذلك كله، إلا فيما لا يمكن التأخير فيه بعد أمد الخيار، كالسلم والمواضعة، والشئ الغائب، وكراء الراحلة، فال يجوز في ذلك النقد لا بطرود ولا بشرط، وفي الموطأ : لا يجوز النقد في بيع الحيوان الغائب على الصفة وإن قربت الغيبة، وفي المدونة : يجوز إلى اليومين. ويقال في العقود : عقد معه كذا، وشرط كذا، وطرود بكذا، فيفصل الواجب من الطرود، وقولهم : وذلك، يعد كمال العقد، حشواً لا معقول له (55).

عقد ابتياع الخضرة (56)

تسمية المتبايعين، وجنس الخضرة وموضعها وتحديداتها وبيعها بعد تمام نباتها، ويلوغها حد الانتفاع بها، وعدد الثمن وصفته، وقبضه أو تأجيله، ووصف البيع بالصحة، والمعرفة بقدر ذلك كله، ونزول المبتاع، وشروعه في قلعها، وعقد الأشهاد، والتاريخ، وتذكر في القصيل، يبعه على الجد، بعد أن تمكن رعيه، وفي المقائي (57)، بعد أن يدا صلاحها وظهر عقدها، وفي العنب، بعد أن بدا صلاحه وظهر طيبه ودرت حلوته.

(53) م : البيع. (54) م : العقار. (55) م : لا معنى له. (56) م : والحجرية : الخضرة.

(57) م : قبضه.

الفقه : ويجوز بيع الثمار إذا بدا صلاح بعضها واتصل بحديث لا ينقطع بعضه من بعض، ولا يباع الصيفي مع الشتوي، ولا يباع جفسي، بل يبيع غيره، ويجوز أن يستثنى جزء من الثمار، ولا يستثنى كيل، إلا الثلث فدونه، ويجوز شراء القصيل بالطعام نقداً، أو إلى أجل، ولا يجوز أن يبتاع، لمن غنم معينة، إلا لمدة معلومة، بخلاف المقتات، التي لا يجوز بيعها إلى أجل، وإنما يباع إلى أن تقطع، ويجوز اشتراط خلفه (58) القصيل، والثمرة، ومال العبد، واختلف هل يقال في ذلك: المعرفة بقدره إذ ذلك، تبع للأصول، وكذلك اختلف في معرفة القدر فيما ليس فيه عوض، كوثائق الاحياس والصدقات وشبهها، وذكرها أحسن، وعليه مضى وثنائق السلف، وأن كان في صدقة المدونة، وفي أول قسمة المختلطة جواز الهبة المجهولة، ولا يجوز البيع مع جهل المتبايعين بالمشمون ولا بثمنه، أو مع جهل أحدهما، ولا تذكر المعرفة بالقدر، في ابتياح المعمر أو ورثته المعمر، لغیر معقبة من غير المعمر حياته، إذ الجهل فيها ظاهر والبيع غير جائز، وكذلك الاخدام، ولا يجوز ابتياح المعمر لغيرهم، ولا لو ارث أن يبتاع منها أكثر من حصته، وإن كانت معقبة لم يجر ابتياحها، وهي حينئذ كالحبس، ولا بد من ذكر المعرفة بالقدر في وثائق التبايع، وفي كل ما فيه عوض.

عقد جائحة

معرفة شهادته، بالقائم والموضع المجاح، وتحديدده، وتسمية الجائحة بما يكون أمراً غالباً لا يمكن دفعه ولا يقدر على الاحتراز منه، كالريح والمطر والبرد والجراد والجليد والطيور والدود والعفن والتثنية والنار. واختلف في الجيش (59) والسارق. وتسمية قدر ما أذعنبت، وأن يكون الثلث فزئيد، وأن تكون مبتاعة دون أصلها، بعد أن حل بيعها، وقبل انتهاء طليها، أو تكون مساقات، وتؤرخ.

الفقه : وتوضع الجائحة بسبب القحط في الثقل والكثير، واختلف في البقول، وإذا غار شرب المبتاع، دون أصل العين لمدة معلومة، هل ذلك، كالتحط أو كالثمرة؟ ولا توضع الجائحة في كراء الأرض، إلا بأحد شيئين : القحط واستغراق الأرض بالماء في أوان الزراعة حتى يفوت وقتها، وتوضع في الرحي، إذا تعطلت بسبب قلة الماء أو كثرتها أو بسبب عدو، وتوضع في كراء الفرن، إذا قل الطبخ.

عقد كراء ملك

تسمية المتكاريين، والمكترى، وموضعه وتحديدده، وصفة الثمن، وقبضه أو حلوله، أو تأجيله إلى مدة معلومة، وأجل الكراء، ونزوله فيه، وعقد الاشهاد، والتاريخ.

(58) م : خلفه، (59) م : الخيس.

الفقه : يجوز النقد في الدار وإن تأخر قبضها، وأبعده السنة، ولا يجوز لرب الفندق اشتراط زبله، وله أن يشترط منه احمالا معلومة، ولا يجوز لرب الجنان، اشتراط شيء من البقول ولا ثمرها التابع لبياضها. واختلف في جواز اشتراط اصول معلومة، ولا يجوز اكتراء أرض احباس المعينين، لأكثر من عامين، ولا احباس المساكين والمساجد لأكثر من أربعة أعوام ويجوز كراء الارض، بالطعام وبالذبيق، والمعاصر بالزيت، والملاحة بالملح، ولا يجوز لرب القرن (60) أن يشترط الذبيق لأنه لا يحاط بصفته، واختلف في جواز كراء بيت الرضى وساقيته، دون قناته وسطاحته، فمنعه ابن حنبل، وأجازه أبو ثور، وابن دحون، ولا يجوز لرب الدار أن يشترط على المكتري اصلاح شيء يسير، كما [لا] يجوز في قبالة الارض، وإذا عقد كراء الارض، ثم مسافات ثمرها، فلا بد أن تقول في عقد الكراء : وينصف شربها، ليبقى النصف الثاني للمساقيات، ويجوز كراء الارض، بكل ما يجوز تملكه ربيعه، الا بأحد شينين، وهما : الطعام مطلقا، وبعض ما تنبته، وإن كانت فيها ثمرة [قد طابت]، جاز اشتراطها، ولا يجوز أن لم تطب الا بأربعة شروط، وهي : أن تكون ثلث الكراء فأقل، وأن يشترط جعلتها، وأن يكون طيبها، قبل [انقضاء] أمد الكراء، وأن يقصد اشتراطها، دفع الضرر في التخلف (61) اليها.

عقد استئجار

تسمية المستأجرين، والمستأجر فيه، وصفته، ومدة الاجارة، وعدد الاجرة، وصفتها، ووقت وجوبها، والشروع في العمل، ووصفها بالصحة، والمعرفة بقدر ذلك، وعقد الاشهاد عليها، والتاريخ.

الفقه : يقال في الدواب والسفن : اكترى، وفي الاممين : استأجره وتجوز اجارة كل ما ينتفع به، بغير اتلاف عينه، حاشا الفروج، ولا تجوز اجارة ما لا يعرف بعينه، ولا يبيعه بالخيار، ولا رهنه، الا أن يطبع عليه، أو يقبضه غير المرتن، ولا يجوز له الاب من نفسه لابنه، ويجوز [اشتراط] النقد في استئجار العبيد والاحرار، الى مدة من خمسة عشر عاما، ولا يجوز للاب الفنى أن يؤاجر ابنه الصغير للعمل، وكذلك الوصي في يتيمه الفنى، ولا تجوز الاجارة في النزول، الى العفاف، وإنما تجوز على أكرام (62) معلومة أو مدة محدودة، ويشترط في حرازة الغنم المعينة، خلف ما هلك منها، وكذلك في الاستئجار على الحرث، بيقر بأعيانها، أو عمل شيء بعينه، أو حرث شيء بعينه، أو على أن يعمل بدابة بعينها، أو على أن يقر بدنانير بأعيانها.

(60) من م. وفي الأصل : اليد. وفي الحجرية : المعصرة - (61) م : التردد. (62) م : أنزاه.

عقد مزارعة

تسمية المزارعين، وذكر الأرض وتحديدما، ودفعها على المزارعة، وكم [من] سكا يضربها، وكم من زوج يحراثها، وحفر البلايط والشروب (64)، والتوزيع والتدريس، وذكر المدة، [وتسمية] ما يخرج كل واحد منهما من الزريعة وخطاها، وإن الاصابة بينهما، على قدر اخراج البذر من الحب والشبن، وإن على المزارع (65) جميع العمل والخدمة المعهودة عندهم، ووصف ذلك بالصحة، والمعرفة بقدر ذلك كله، والنزول، وعقد الاشهاد عليهما.

الفقه : وتذكر ان الكتاب، تسختان، لأجل خوف التناكر، ولأجل ادعي العامل، ملك الأرض، وكذلك الممارسة والمساقات والأكرية كلها، وتذكر أيضا، في حسم الدعاوي، وفي الطلاق والتدبير والكتاية وبيع الثنيا ودفع نفقة الدين، إلى أهمهم المطلقة، وكل ابتياح بدين، والمعاوضات والمقاسمات، وإن كانت بين الكتاين زيادة أو نقص، لم تقل تسختان، وقل عقدان، وتذكر في تجوز الوصي، كإحاح يتيمه أو قسحه، والكتاب [على] ثلاث نسخ : [تكون] نسخة بيد الوصي، وأخرى بيد اليتيم، وثالثة بيد المرأة من قبل الميراث. ولا يجوز في المزارعة اشتراط سلامة ولا طعام ولا حيوان لا منفعة فيه إلا اللحم، ويجوز ذلك على الطوع، واختف في [جواز] اشتراط الدرس والذر، وعلى العامل، ولا يجوز اشتراط قلب الأرض على العامل، إلا في الأرض المأبونة، ولا تجوز المزارعة حتى يستوي كراء الأرض مع مال العامل ويتكافيا (66) في الزريعة. وقال عيسى ابن دينار : إذا أسلم من كراء الأرض بما يخرج منها فلا بأس بالتفاضل في ذلك.

عقد مغارسة

تسمية المتغارسين، والأرض وتحديدما، وإنها [غير] بيضاء، غير مشجرة، متأنية للمغارسة، وتسمية ما يغرس فيها وجنسه، وإن يكون ذا أصل، وحفرها وخدمتها إلى الإطعام وهو [الحد] الذي يقسمان عنده، أو إلى مدة معروفة دينه، وتسمية ما لكل واحد عند ذلك من الأرض والشجر، ووصف ذلك كله بالصحة، والمعرفة بقدره، والنزول، وعقد الاشهاد عليهما.

عقد مساقات

تسمية المتساقين، والمساقى فيه وموضعه وتحديدما، وإن يكون مما له أصل ثابت، وذكر الاجل بالاعوام [الشمسية لا بالاعوام] القمرية، ولا تكون لدون عام واحد، وتذكر أن على المساقى كل ما يتعلق بإصلاح الشجرة ولا يبقى بعدها، ككنس

(63) م : الشروب. (64) م : من م. وفي الأصل : الزوج. وفي الحجرية ونسخة مختصرة :

«الزراع» (65) م : من م. وفي الأصل : ويتكافلا.

العين وتنقية الشرب والتذكير والتدبير (66) والحفر والجذ والحرز وتسمية ما لكل واحد منهما من الثمرة، والمعرفة بقدر ذلك، ونزوله في وقت (67) لا شرة فيه، وعقد الأشهاد عليهما، وإن كان زرعاً : ذكرنا أنه قد ثبت واستقل (68). وذكرنا عجز ربه عنه، ولا يجوز على شرط الكراء في البياض الذي ليس تبعاً.

فصل : الشركة تصح بخمسة شروط، وهي : أن تكون العين المشترك فيها في الصفة سواء، والعمل والربح والخسارة على قدر أموالهما، والمال بينهما على الأمانة، واختلف هل من شرطها اختلاط المالين، أم لا ؟ وتجوز بالطعام في قول ابن القاسم، إذا استويا [فيه] في الصفة والكيل، وتجوز بالعروض وإن اختلفت إذا قوماها قبل الشركة، وتجوز في الغنم على أن يجعل كل واحد منهما عدة معلومة، ولا تجوز في الإجماع لما فيها من العسل، للفاضل في ذلك، ولا يجوز بيع حصّة من غنم بدين إلى أجل على أن يلتزم المبتاع حرارتها، إلا أن يكون لكل واحد منهما، المقاسمة متى شاء، وعلى أن يكون لرب الغنم خلف ما مات من نصيبه، ولا يجوز اشتراط دفع الثمن من الفلّة، وتجوز شركة الإبدان بخمسة شروط، وهي : أن تكون الصنعة واحدة، وأن يكونا في السرعة أو البطء والجودة أو الرداءة سواء، أو متقاربين، وأن يعملوا في موضع واحد، وأن تكون الآلة التي يعملان بها، بينهما على السواء، أن على قدر أجزاء الشركة.

فصل : القراض يصح بخمسة شروط، وهي : أن يكونا مسلمين بالغين، وأن يكون [المال] المقرض به، عينا، مسلماً إلى العامل، وألا يكون مؤجلاً، وأن تكون قسمة الربح بينهما، معلومة الجزء منه، وألا يشترط عليه ضمانه، وألا يقصره (69) على عمل بعينه، إذا كان مأموناً.

عقد وكالة

تسمية الوكيل والوكيل، وفيما وكله فيه، من قبض أو بيع أو ابتاع أو غير ذلك، فإن كان وكله على الخصام عنه، فلا بد من ذكر الإقرار والانكار فيها، ما لم يكن الخصام عن محجوره، فلا يذكر فيها الإقرار عليه، وذكر قبول الوكيل، وعقد الأشهاد عليهما.

الفقه : ولا يجوز أن يوكل عدواً لخصمه، قاله في كتاب الشفعة من المذنب، وإذا مضى لتاريخ وكالة الخصام، ستة أشهر، لم يكن للوكيل أن يتكلم بها، إلا بتجديدها، إلا أن يكون قد اتصل خصامه معه، ولو كان ذلك سنين، والوكالة على

(66) م : التزويل. (67) م : أو أن. (68) م : والحجرية، وفي الأصل : استقل. (69) زيادة
ألفاء من الحجرية والمختصرة ومكان هذه اللفظة في م : يتقبض.

الخصومة جائزة الى مدة معلومة، بأجرة معلومة، واختلف في جوازها اتمام الخصومة، ومن وكل وكالة مطلقة ولم يخص شيئاً دون شيء، فهو وكيل في جميع الاشياء، وان سعى شيئاً، لم يكن وكيلاً الا فيما سعى، وان قال غير آثر الوكالة : وكالة مفترضة، أو لم يقله، فهو سواء لأن ذلك [انما] يرجع الى ما سعى خاصة، وليس للوكيل ان يوكل غيره، الا أن يجعل اليه ذلك، واختلف في المأثور اليه، وإذا قال في التوكيل، وجعل اليه توكيل من رأى توكيله، بمثل التوكيل المذكور، أو بما شاء من فصوله، فقلوكل توكيل من رأى على ذلك، وليس للوكيل أكثر مما جعل اليه الموكل، الا الوكيل على البيع فله قبض الثمن، ولابن القاسم في كتاب الشفعة (70) : ان الوكيل ينزل بنفس الموت، أو العزل، وبما في كتاب الوكالات : [انه] لا يكون معزولاً، إلا بوصول العلم اليه.

فصل : والمحجور لا يوكل الا فيما هو من ضرر البذل، وفي الشروط المشترطة له، وفي طلب النفقة والكسرة، وتجوز الوكالة في كل ما تصح فيه النيابة، مما يلزم الرجل القيام به لغيره، أو يحتاج اليه لمنفعة (71) نفسه، كالنكاح والطلاق والبيع والابتياح والاجارة والحوالة والسمالة والرهن والشركة والصلح والعارية والحدود والنخسام والحجر والاحكام والدية والقصاص والعق والكتابة والتزكية والزكاة والحج، ولا تجوز الوكالة فيما تعبد به الانسان في دينه، كالشهادتين والصلاة، ولا تجوز الوكالة في ركعتي الطواف والصيام والامتناع واللقطة والظهار والايلاء، وكذلك كل محرم كالغصب والخيانة والسرقة وكذلك الايمان والقسمات واللعان. ولا تجوز الوكالة في الطهارة، الا في حبس الماء والعرك لمريض أو لكونه لا يلحق موضعاً من ظهره أو بدنه.

عقد ضمان

تسمية الضامن، والمضنون له، والمضمون عنه ذلك، والحد وصفته، ومعرفة الضامن بوجوبه، قبل المضنون عنه، وان ذلك بأمره، وحدة الضمان أو حلواه أو تأجيله، وعقد الاشهاد عليهم، ثلاثتهم،

المققة : ولا بد أن تذكر في الجملة، ان ذلك كان عن أمر المتحمل عنه، وله أن يشترط أخذ ايها شاء بحقه، أو يشترط ان حقه على الحمل، ويبرى الغريم، وقيل الشرط باطل فيهما، ولا تجوز الجملة، الا فيما تجوز (72) فيه النيابة، ويتعلق بالذمة، كالمال، ولا تجوز بما يتعلق به الابدان، ولا بكتابة [المكاتب]، ولا بأحد النقيدين في الصرف، ولا فيما بيع بعينه، ولا بعمل أجبر بعمله بنفسه، ولا بحمولة دابة بعينها، ولا برأس مال السلم، ولا بالحيوان الغائب، المبيع على الصفة. وللضامن سبعة أسماء : زعيم وكفيل وحميل وقبيل وأدين وصبير وضامن. وقد

أجاز (73) ابن القاسم في كتاب الشهادات الكفيل على المطلوب، لتوقع البينة على عينه، وأسقطه الغير، وأسقطه في كتاب الكفالة، وأوجب الغير.

عقد حوالة

تسمية المحيل والمحال عليه والمحال والمحال به، وعدده وصفته وحلوله ومما هو، وإن على المحال عليه، مثله أو أكثر، وعلى صفته، وحلوله أو تأجيله، وقبوله المحال لذلك، وعلمه بملا المحال عليه، والمعرفة بقدر ذلك، وعقد الاشهاد على المحيل والمحال، وحضور المحال عليه، وإقراره بذلك ورضاه، وقال عبد الوهاب : لا يعتبر [فيها] رضى المحال عليه . قال أبو إسحاق : لقوله عليه السلام : «إذا أتبع أحدكم على ملي فإيتبعه» . ولأن ذلك كالوكالة لا يعتبر فيها رضى الموكل عليه، إلا أن يكون عدواً، أو من تضره حوالته عليه.

الفقه : [قال أبو إسحاق] : لجواز الحوالة خمسة شروط، أحدها : رضى المحيل والمحال بها، والثاني : أن يكون دين المحال حالاً، والثالث : أن يكون الدينان سواء في العدد والصفة، الرابع : ألا يكون الدينان طعاماً من سلم، أو أحدهما ولم يحل الدين المستحال، الخامس : ألا يفره من أفلاس يعلمه من المحال عليه.

عقد شفعة

تسمية الشفيع، والمستشفع منه، والبايع، والحصاة المبيعة، والملك وتحديده، وإثنه على الإشاعة، وتذكر الثمن الذي بيع به، وقبضه، أو حلوله، أو تأجيله، وعلم الشفيع بذلك، ودفعه الثمن [أو نزوله منزله في التأجيل، وقيامه في المدة المرجبة للشفعة، والمعرفة بقدر ذلك، ونزوله، وعقد الاشهاد عليهما، وتضعفه اشهاد البائع بصحة البيع [والثمن] ليلا ينكر، فلا تصح الشفعة.

الفقه : الشفعة، تجب بسبعة شروط، وهي : أن يكون الملك عقاراً، أو ما يتصل به من بناء، أو شجر، أو ثمرة، أو مقنات، وأن يحتمل الملك القسمة، من غير ضرر، وأن يكون انتقال رقبته بعوض، قبل القسمة والا تفوت يعلم الشفيع وحضوره، وأن يكون قيامه، قبل أن يتم أربعة عشر شهراً، من وقت البيع، إلا أن يكون منه في هذه المدة، تصريح بالترك، أو مقاسمة، أو مساومة، أو كراء، أو مساقات.

عقد قسمة

تسمية المتقاسمين، و[تسمية] الملك المقسوم، وموضعه، وتحديده، واشتراكهما، وتسمية حصة كل واحد منهما، وصفة (74) القسمة، هل هي بمراضات أو قرعة.

(70) م : الشركة، (71) م : من نفقة، (72) م : تصح، (73) م : أوجب.

(74) م : وميتة.

وتسمية ما صار لكل واحد منهما، وصفته، بالتحديد والتذريع، والمعرفة بقدره، ونزول كل واحد منهما فيما صار اليه، وعقد الشهادة عليهما.

الفقه : لا يجوز أن يدخل في قسمة الأرض والشجر، ما فيها من زرع، أو ثمرة، ولا يجوز للورثة، اقتسام الدين، على أن يخرج كل واحد منهم إلى غريمه، وقسمة القرعة، بعد التقويم والتعديل، هي التي يوجبها الحكم ويجبر عليها من أبائها، فيما ينقسم، ولا تصح إلا فيما تماثل أو تجانس من الأصول والحيوان والعروض، لا فيما اختلف وتباين، ولا في شيء من المكيل والموزون والحدود. ولا يجمع فيها حظ اثنين [في القسم] ولا يقاسم عن المحجور إلا بها. واختلف، هل يقسم (75) عليه بالمراضات، أم لا؟ ولا يجوز أن يؤدي أحد الشريكين (76) ثلثا إلا في قسمة المراضات. وقسمة المراضات تكون بالتقويم والتعديل وتكون وغريهما، وتصح في الجنس الواحد وفي الأجناس المختلفة وفي المكيل والموزون والمعدود إلا [في] ما كان منه صنفًا واحدًا، لا يجوز فيه التفاضل. ويقام بالفين في كل قسمة، إلا في قسمة المراضات بغير تقويم ولا تعديل، فلا يقام فيها بالفين لأنها بيع من البيوع إلا أن يكون المقاسم وكيلًا.

عقد حبس

تسمية الحبس، والمحبس، وموضعه، وتحديد، والمعرفة بقدره، على خلاف فيه، وعلى من حبس وتأييده أو تعقيبه ومرجعه، وتسمية المقدم على قبضه، وعقد الأشهاد عليها معًا. وتضمنه معاينة الشهود للدفع والقبض والحيارة، في صحة الحبس، وجواز أمره ومعرفة تملكه له إلى أن يتل فيه التحبيس. وتذكر أنه على نسخ، ولا تذكر عددها، لأجل البيع، ولا يارزم شهود السماع أن يسموا من سمعوا منهم، إذ لو سمعوا منهم، لكاثت شهادتهم، نقل شهادة.

الفقه : تحبيس الغلة على معنيين، يكون على شخصتين : نسخة بيد الحبس عليه، ليستحق السكنى والغلة، ويسقط عنه المطلب في ذلك، إن قام عليه قائم، ونسخة بيد المحبس، لئلا يستحق المحبس عليه، ملك الرقبة. ويجوز تحبيس الخيل، ليقاتل عليها، والحلي للعارية، والكتب للنسخ والدرس. وإن لم يخرجها المحبس من يده، إذا كان يعين تلك الأشياء في صحته وجواز أمره، فالعارية في هذا حيازة، ولا يجوز ذلك في الأصول بأن يبقى الأصل بيده ويفرق الغلة. واختلف قول مالك في بيع الحبس إذا خرب، واختلف قول ابن القاسم في بيع الذميين أحباسهم. ويجوز بيع الفرس المحبس إذا عجب، ويجعل ثمنه عوضًا (77) في مثله، وتباع الثياب المحبسة إذا خلقت ويفرق ثمنها على المساكين إذا لم يبلغ أن يتباع به غيرها.

(75) م : يقاسم. (76) م : الشركاء. (77) م : عونًا.

عقد حبس آخر

تسمية المحبس، والمحبس عليه [والمحبس] وموضعه، وتحديدده، وتأييده، أو تمقيده، ومرجهه، والمعرفة بقدره، على خلاف فيه، وتولية الحيازة لبيده، الى أن يلبثوا مبلغ القبض، وعقد الاشهاد عليه، وصحته، ومعرفة الشهود، ملك المحبس لما حبسه، وصغر البتة. فان كان دارا مشغولة بأسبابه ضمنته معاينة الشهود لاه، خاشية من ذلك، وان كان المحبس عليه، مالكا أمره، ذكرت قبضه لما حبس عليه، ونزوله فيه وقبضه له، وله ان يقدم قابضا لذلك، غير المحبس عليه، بخلاف الصدقات [والهبات]. وضمنته في الاشهاد معاينة القبض، وتذكر أنه على نسخ، ولا بد من ذكر عددها، وكذلك تعقد في الصدقات والهبات.

الفقه : كل ملك انتقل [بغير] عوض (78)، فلا بد من حيازته، واختلف في الزيادة في [ثمن] السلعة وصدائق المرأة والوصية بأكثر من الثلث، اذا أجاز ذلك الورثة بعد الموت، ومن وهب دينارا له، فذكر دفع، عقد الحق الى الموهوب له، حسن، فان سقط لم يضره. واختلف في دفع عقد الكراء والمزارعة والمساقات، هل هو حيازة، أم لا؟ ومن وهب أو تصدق أو حبس على من في حجره، فهو القابض له، الا في ثلاثة أشياء : احدها : ما لا يعرف بعينه، فلا يقبض ذلك الا غيره، والثاني : دار سكناء، فلا بد ان يخليها عاما وتعاين البيعة ذلك، فان وهبها له بكل ما فيها، لم يحتج الى الاخلاء، فاذا بلغ احدهم في حياة المحبس، فلا بد من أن يقبض لنفسه، فاذا كان في المحبس عليهم، من ملك أمره، فلا يجوز قبض المحبس عليهم ولا بد من أن يعين (79) من يقبض ذلك منه، كان ذلك المالك أمره أو غيره، واجار غير ابن القاسم، ذلك في الهبة والصدقة فقط، لانهما يتقسمان، ولا يجوز شيء من ذلك بشرط [التزام] الوظيف، ويبطل الحبس والصدقة والهبة، بعد انعقادها بأربعة أشياء، وهي : ترك الحيازة، أو بدين يثبت قبله أو باستغلال المحبس وادخاله في مصالحه بمعاينة البيعة لذلك. واذا كان في أكثر الحبس زرع أو ثمر، لم يبيعه المحبس ومات (80) المحبس، قبل جذاذ ذلك، بطل في المحجورين.

فصل الاسترعاءات

الاسترعاء بمعرفة (81) الحبس، لا بد أن تذكر فيه أنه، يحاز بما تحاز به الاحباس، و[أنه] يحترم بحرمتها بالسمع، وتذكر السماع من العدول وغيرهم، وعلى من حبس، وأنه كان ملكا لمن حبسه، ولا تذكر المحبس [له] ليلا يكلف القائم

(78) الأصل : يعرض، والتصحيح من باقي النسخ. (79) جميع النسخ : يقدم.

(80) في الأصل : مال. والتصحيح من م والمختصرات. (81) م : بمعاينة.

[بالحبس] أثبات موته وتناسخ وراثته وملكه له، ومن استترعا بالاشهاد على نفسه، إنه من حبس كذا أو اعتق أو طلق فأنما يفعل ذلك لخوف أو إكراه فلا يارمه فعله ذلك، وإن لم يعرف السبب إلا بقوله، وإن كان الاستترعا في بيع أو تحريم مما فيه عوض فلا بد أن تضمن في آخر العقد، ممن يعرف الوجه الذي ذكره المسترعي من الإخافة أو الإكراه أو التقية، والا لم ينفعه، واختلف في شهادة السماع، ولا تجوز في كل شيء أم لا؟ والعمل على أنها تجوز في ثمانية وعشرين موضعا، وهي : النكاح والموت والنسب والولاء والولاية والعزلة والرضاع، والإحصار والزوجة والطلاق والأشربة المتقدمة، والحيازة والأحباس والصدقات والعدالة، والتجريح لمن لا يدركه الشاهد، والإسلام والكفر والترشيد والتسفيه والمقاسمة مع تحديد القسمة وأباق العبد والحمل والولادة وتنفيذ الوصايا، والقسامة والحراية، وقيمة الخمر وإرخاء الستور.

عقد عمرى

تسمية المعمر والمعمر والعمرى، وموضعها وتحديدشاه، وإنها عمرى لارتفاق واسكان، وذكر المدة أو حياة أحدهما، والمعرفة، بقدر ذلك، والتخلي والتبض وعقد الأشهاد عليهما، ومعاينة القبض لأجل موت المعمر.

الفقه : والمعمر أن يبتاع عمراه من المعمر، إذا كانت غير معتقة، ولا يجوز ذلك لغيره، ولا له، إذا كانت معتقة على مجهول، من يأتي من الولد، وذلك لترك، ولا يجوز للوارث أن يبتاع منها أكثر من فريضته.

عقد وصية

تسمية الموصى وما أوصى به، وأنه يخرج من ثلث ماله، وفيما يجعل ذلك، وإلى من أوصى [له] وتسمية الوصي، وقبوله أن كان حاضرا، وإن كانت إلى غير معينين، جعل إلى المنفذ معرفة أعيانهم، وصدقه أن شاء دون يمين، وذكر هل الموصى، صحيح أو عريض، وعقد الأشهاد.

الفقه : قال انس بن مالك، ولا بد من التشهد (82) في الوصية، وأجاز مالك الشهادة على الوصية المختومة، ولا تجوز الوصية إلا بستة شروط، وهي : ألا يكون سنه أقل من تسعة أعوام، وأن يكون حرا عاقلا، بحيث يعقل وجوه القرب، وألا يوصي إلا بما فيه قرية، وألا يوصي لوارث، ولا يكثر من الثلث، إلا بإذن الورثة، واختلف هل تجب الوصية للموصى له، بموت الموصي، مع قبيل الموصى له، وبفرض موت الموصي دون القبول.

(82) في المختصرات : الأشهاد.

عقد تنفيذ الوصية

تسمية المنفذ [والمنفذ] (83) وما ابتاعه، وفيما نفذه، وتضمن الاشهاد، معاينة التنفيذ والقبض، ومعرفة السداد في الإتياع، وتنفيذ المنفذ.

عقد تقديم وصي

تسمية القاضي، والمقدم، والمقدم عليه، وفيما قدم، وأنه أقامه، مقام الوصي المفروض إليه بعد أن ثبت عتده من حال المقدم، والمقدم عليه، ما أوجب ذلك، وقبول الوصي (84) له، وثبت قبوله، واشهاد القاضي على نفسه، ومنهم من يستثنى ويزيد، إلا في بيع العقار، فإنه لا يبيع إلا عن مشورة القاضي، ولا يكون وصيا، إلا من اجتمعت فيه أربع خصال، وهي : الحرية والبلوغ والعدالة والرشد.

عقد دفع الوصي نفقة محجوره إلى حاضنته

تسمية الوصي واليتيم والحاضنة، ومدة المدفوع وصفته، وعما دفعه، ومن مال من دفعه، وذكر المدة، وقبض الحاضنة ذلك، وعقد الاشهاد على الوصي والحاضنة، وتضمنه معاينة القبض، ومعرفة الايصاء، والحضانة والسداد في الانفاق، فإن كان الدافع أباً، فلا بد من حضور المحضون، ليلا ينكره، وتدفع للمحجور نفقة نفسه، ولزوجه نفقتها ونفقة بنيتها منه وخادمها، وتضمن الاشهاد معاينة القبض، ومعرفة الايصاء، والسداد في الانفاق، والزوجة، والحضانة، وصغر البنين، وعدمهم (85) واختلف، هل للمحجور أن يقبض [أكثر من] نفقة شهر، أم لا ؟

عقد موت وورثة وملك

تذكر معرفة الشهداء، باسم الميت، وموته وعلمهم بعدد ورثته، وتسميتهم، وانهم لا يعلمون له وارثاً غير من ذكر، ومعرفتهم بملكه وتحديد، وعلمهم بعدم تفويت له، إلى أن أورثه لورثته المذكورين، وعدم تفويت الورثة له في علمهم إلى حين تاريخ الشهادة. وتضمن معرفتهم بحياته أياه، أن عرفوا ذلك [وعقد] الاشهاد.

الذقة : وأن لم تذكر معرفتهم (86) بعدم تفويت الميت للملك إلى أن أورثه لورثته، لم يصل انتقال الملك إلى الورثة، وأن اسقط علمهم بعدم تفويت الورثة أياه، جاز، وذكره اتم، ومن تمام وثيقة الملك، أن يحد الشهود المدة التي عرفوا فيها ملكه لذلك، فربما قام قائم، بوثيقة أخرى، بالملك، فيقتدى بتاريخ من هو أقدم ملكا في ذلك، وقوله في هذا العقد : فأحاط بميراثه في علمهم يغني عن إعادة : لا يعلمون له وارثاً، غير من ذكر، وكذلك قوله : ويعلمون أنه (87) ملك من أملاكه كذا

(83) في المختصرات : المنفذ له، (84) في جميع النسخ : الوصي، (85) م : والحجيرة : وعددهم ويتفق باقي النسخ مع الأصل، (86) م : والمختصرات : علمهم بتفويت... (87) في الأصل : له ملكا وما أثبتته من م.

يقضي عن إعادة : لا يعلمون [له] في ذلك تفويتا، ولا تسقط في عقد السماع بالموت، ويعلمون أن أهل الأحاطة بميراثه فلان وفلان، لأنك إن اسقطت لفظة يعرفون هنا، فقد عطقت معرفة الورثة، على السماع، وذلك مما لا يجوز. والشهادة في الورثة والملك وشبهه، إنما تكون على العلم، ولا يجوز أن تكون على البث إلا عند ابن الماجشون. وإذا لم تعلم بيعة الورثة، أسماء الورثة، لم يضر ذلك، وجري العمل بالشهادة على العين في كل شيء، إلا في الورثة [على] غير أعيان الورثة، لحمل الأمر على الصحة، إلا عند التنازع بينهم في الورثة، وعند الإعذار اليهم، فلا بد من الشهادة حينئذ على أعيانهم ليعذر اليهم، ولا تقبل شهادة مجملة في ملك، أو عتق (88) أو تجريح أو تعديل أو ترشيح أو تسفيه أو توليع، أو ذكر أخ في وثيقة الورثة، إلا من أهل العلم، وأما من غيرهم، فلا تقبل إلا مفسرة. وإذا ولد له مولود بعد وفاته، فاختلف، هل يحتاج الشهود إذا كانوا من أهل المعرفة إلى تحديد المدة التي ولد فيها، أم لا؟ وتحديد ما أحسن لاختلاف العلماء فيها، وظاهر ما في كتاب العتق الثاني أن أكثر مدة الحمل، أربعة أعوام، وذهب ابن القاسم : إلى أن أكثر ذلك خمسة أعوام، وإذا أدبت الشهادة بعد تاريخ العقد بمدة، فلا بد أن يكتب الحاكم على [أول] من شهد عنده : شهد عندي بنصه، ولا يعلم ملك فلان زال عنه إلى حين شهادته عندي. ثم تكتب على الآخر : شهد عندي بمثله، فإن كان حيوانا أو عروضاء، كتبت عليه : شهد عندي بنصه، وعلى عين كذا. وإذا عقدت وثيقة الموت بالسماع، فأنك تقول : ويعرفون أن أهل الأحاطة بوراثته، فلان، كما تقدم. [ولا تسقط «ويعرفون» فتعطف معرفة الورثة على السماع إذ لا يجوز السماع على الورثة وعدد الورثة].

عقد اعتمار

معرفة الشهود للمعتمر واسمه، وذكر المدة، وتسمية الملك وتحديد، وأنه بيده وفي اعتماره، ومنذ ثمانية أعوام فأكثر، متقدمة لتاريخه، ومعرفة لهم للقائم، وحضوره هذه المدة وعلمه بذلك، لا ينكره من غير عذر، وأنه أجنبي ليس بقريبه ولا صهره، وتضمنته، معرفتهم بحيارة الملك، وتعيينه.

الفقه : هذه الوثيقة عاملة، ما لم يثبت القائم أن دخوله في ذلك الملك، بسبب اكتراء، أو مزارعة، أو مساقات، واختلف في القرابة في هذه، هل هي كالأجنبي (89)، أو لا تعمل الحيارة بينهم إلا في نحو، خمسين عاما؟

(88) من جميع النسخ، وفي الأصل : عين، (89) م : ... في هذا، هل هم كالأجنيين... وهي موافقة للمختصرات.

عقد عتق

تسمية العتق والعتق وجنسه وألونه وصفته وسنه، وأنه قد أعتقه الله تعالى، عتقا، بئلا، معجلا أو مؤجلا، وذكر الأجل. وأنه لا سبيل لأحد عليه، إلا سبيل الولاء لسيدته، أو أن يجب له ذلك بسببه. وعقد الأشهاد على العتق. وحضور العتق وإقراره، أن كان بالغاً بالرق لمعتقه إلى أن عقد فيه العتق، أو معرفة الشهود بملك العتق له.

عقد تدبير

تسمية المدبر والمدير وجنسه وألونه وصفته، وأنه أوجب له العتق، بعد موته، خارجاً من رأس ثلثه، على ستة التدبير، المخالف حكمه، حكم الوصية، وأنه إذا وجب له العتق بموت سيده، فلا سبيل لأحد عليه، غير سبيل الولاء، لمن يجب له. وعقد الأشهاد على المدبر. وحضور المدبر وإقراره إن كان بالغاً بالرق لسيدته حين التدبير، وتقدخ.

الأمثلة : وإذا انعقد التدبير بهذا النص، لم يكن المدبر أن يرجع عنه. وله الرجوع في الوصية، وتذكر في التدبير أنه أوجب له العتق عن دبر منه، فإذا مات خرج من ثلثه، ولا رجوع للمدير في التدبير بعد عقده، كالعتق إلى أجل. بخلاف الوصية. والتدبير أن يقول الرجل في عيده : هو مدبر، أو هو حر عن دبر مني، أو هو حر بعد موتي بالتدبير، أو هو حر بعد موتي، لا يغير عن حاله، أو قال : أن فلت كذا وكذا، فعبدني حر بعد موتي، ففعله. واختلف إذا قال : أنت حر بعد موتي ولم يزد على هذا [القول]. فحمله ابن القاسم على الوصية، حتى يعلم أنه أراد به التدبير، وخالفه أشهب. واختلف قول ابن القاسم، فيما إذا قال : أنت مدير، إذا قدم فلان، أو إن مت من مرضي هذا، أو في سفري هذا، أو في هذا البلد، فله في العتبية : إن ذلك وصية، وله في الموازية : إنه تدبير، وهذا الاختلاف يقوم من المدونة من الاختلاف، قول ابن القاسم، ويقول مالك، في الرجل يقول لعبده : أنت حر إذا قدم فلان. فإجاز ابن القاسم بيعه، ومنعه مالك. وفي كتاب المدبر : إن عتق المدبر مشقياً، مضى ثمنه للبايع، ونفذ عتقه، [و] في كتاب المكاتب أنه [قد] رجع إلى هذا، بعد أن كان يقول : إنه يرد عتقه وبيعه. وقال ابن القاسم في المكاتب، مثله : أن مات بالعتق لم يرد بيعه، وقال أشهب : ينتقض عتقه وبيعه، وفي نوازل أصبغ من العتبية : أن قول مالك اختلف فيه، كالمدبر (90).

عقد كتابية

تسمية السيد، والمكاتب وجنسه ونوعه ولونه وسنه، وعدد (91) الكتابية، وصفتها وحلولها، [أ] تنجيها، وصفة التنجيم، وأنه إذا أدى آخر نجم، خرج حراً، ولا سبيل لأحد عليه، إلا سبيل الولاء، وعقد الأشهاد عليهما، [ك] عقد الأشهاد عليهما في التدبير.

الفقه : لا تجوز الكتابة بغرر، ولا تجوز بمجهول، وتجوز على وصفاء غير موصوفين، وعلى عبد فلان، وليس بين السيد وعبد ربا، وليس له أن يعجز نفسه مع القدرة على الأداء، وتجوز الكتابة حالة [رمجلة] ومنجمة، فإن وقعت مسكوتاً عن حالها، نجحت، لكون العرف في الكتابة، أن تكون مؤجلة، منجمة، وظاهر قول ابن أبي زيد في رسالته : إنها لا تكون إلا منجمة، كمذهب أبي حنيفة، واختلف قول ابن القاسم : هل للسيد أن يجبر عبده على الكتابة، أم لا؟ وتكاتب الأمة التي لا صنعة لها، وأولي المحجور أن يكاتب عبده، ومن انعقد عليه قي «لربك مولاً» [د]، اعتق عليه، وإن كان جاهلاً، ويتبع العبد ماله، في العتق والكتابة، ولا يتبعه في [البيع و] الرهن، وفي هبته والوصية به [و] أسلافه في جنائته، خلاف.

عقد تدمية

تذكر أشهاد المدمى على نفسه، وتذكر اسمه ووصف حاله التي هو عليها، من اضطجاع وغيره، وصحة عقله، وأن به جرحاً، مخوفاً، مما لا يحدته المرء في نفسه غالباً، وأنه يشكو ضرباً برأسه، وركضاً بجوفه، يجذبه ألم الموت برزعه، واختلف أن قال : سقاني سماً، يجد من ذلك ألم الموت برزعه، وتسمية المدمى عليه وتدابيره أو تعيينه، وأنه أصابه بذلك على وجه العمد، وأنه إن مات قيل إن تظاهر صحته وتبين (92) إفاقته، فالمدمى عليه : فلان، هو المأخوذ بدمه، وعقد أشهاد المدمى على نفسه، وتضمنه، صحة عقله وذهنه ورؤية جرحه، وأنه مخوف حسبما ذكر، ومعرفة المدمى عليه.

الفقه : التدمية على عين المدمى عليه، أتم، وإن لم يحضر وعرفته البيئة فذلك أيضاً تام، ومن تمام عقد وفات المدمى أن تضمنه، أن المدمى لم يفتق من جرحه ذلك في علمهم إلى أن توفي، وأنهم عاينوه ميتاً، ويشترط في المدمى أربعة شروط : العقل والإسلام والحرية والبلوغ، فمتى انخرم واحد منها، لم تجز تدميته، ولا يسقط التدمية، إلا العفو أو صحة المدمى، وللمجروح العفو في العمد، وليس له ذلك في الخطأ، فيما زاد على ثلثه، إلا أن يجيزه الورثة، ولا يجب على المدمى عليه

(91) م : عد، وفي المختصرات : عقد (92) م : وتظهر.

سجن، الا بعد وفات المدمي، الا أن يكون الجرح مما لا يفعله الانسان (93) بنفسه، فيسجن ويكبل، بمجرد التدمية، ما لم يكن زوجا أو عدوا. ولا تكون قسامة حتى يثبت الموت والوراثة والتدمية.

عقد هبة تعتصر

تسمية الواهب، والموهوب له، والهبة وموضعها وتحديدعا. والمعرفة بقدرها، وأنه سلب عليها (94) حكم الاعتصار، وقبلوله ذلك لابنته فلان [الصغير]. واحتيازه لها الى أن يبلغ مبلغ القبض. واشهاد به بذلك من عرفه، وان كان الابن مالكا، أمر نفسه ذكرت قبوله وقبضه واحتيازه ومعاينة الشهود لذلك. والاشهاد عليهما معا. الفقه : معنى الاعتصار : الاسترجاع في الهبة والصدقة، ولا يعتصر الابوان خاصة، وذلك اذا وهبا لابنتهما الصغير، الفني، أو اشترط ذلك، في عقد الصدقة أو الهبة، ويسقط الاعتصار فيهما، ان ذكر ان ذلك لله تعالى، أو للصلة، أو للتوسعة، أو تكج الابن عليه (95)، أو استحدث ديناء، أو مرض الواهب من الابوين، ويسقط اعتصار (96) الأم، فيما وهبت لابنتها الصغير اليتيم، واليتيم من قبل الأب. وان وهبت لابنتها، وله حينئذ أب، ثم توفي الأب بعد ذلك فلها ان تعتصر، لانه انما ينظر الى الهبة والصدقة يوم وقوعهما.

مقد اسلام كالم

تذكر اسمه، ونبذه لدينه، والتزامه الاسلام، وتضمن العقد التزامه لاركان الاسلام الاثنا عشر، منها : اركان النهي ستة، وهي : في قوله تعالى : (يا أيها النبي اذا جاءك المواعظ...) الآية [المنحنة : 10]، ومنها اركان الامر، وهي ستة مذكورة في قصة جبريل مع النبي عليهما السلام، وهي : الشهادة والصلاة والزكاة والصيام والحج والاغتسال من الجنابة. وقد اقتصر الموثقون على اركان الامر، وتركوا ذكر اركان النهي، وهي أكيدة جدا، والصواب ذكر الجميع.

(93) جميع النسخ : ... يحدثه المدمي... (94) م : سقط فيها. (95) م : عليها. (96) عبارة الأصل : ويسقط الاعتصار... فلختارت عبارة م.

فصل (في) السجلات

تسجيل باعتراف حيوان

تسمية القاضي وموضع قضائه، وتذكر الحيوان والقائم، وأثبت ملكة الحيوان على عينه، وأنه لم يفوته في علم شهوده إلى الآن، وثبت قول الملقى بيده ذلك، وأنه لا مدفع عنده، فيما يثبت عند القاضي، وأنه إنما يريد الرجوع على من باع منه، وتحليف المشهود له، حيث يجب، كما يجب أنه لم يفوته، وثبت يمينه بحضوره منلقي بيده، وثبت قيمة الحيوان، ووضعها على يد أمين عدل وصدور، وقبضه لها وثبت ذلك كله، وأرجاء الحجة لمن غاب، والتفريط في عتق (٩٧) الحيوان المستحق، وإسلامه إلى الذي ألفاه (٩٨)، وثبت اقرار الأمين والمالك والمستحق منه، والمخاطبة بذلك، وأنه أسلم خطابه إلى تاملين، وتسميتهما وأنه أشهدهما على ثبت ما ذكر ثبوته عنده، وأنه عين عندهما القائم به (٩٩) وأنه نظر في ذلك تخاراً، أوجب الحكم به، ورجوع المستحق من يده على من باع منه، والأشهاد على ذلك وإلى ثبت ما ذكر ثبوته عنده، وعلى انفاذ الحكم بما ثبت عنده، وأنه أعضاه وحكم به، وسجل وأشهد عليه، بعد أن تنص (١٠٠) الواجب في ذلك كله، وبعد أن أعذر إلى من وجب أن يعذر إليه بما وجب أن يعذر به، فلم يكن عنده مدفع في ذلك، وشهد القاضي على نفسه بذلك ويكتب بخط يده من شهد (١٠١)، إلى التاريخ.

الفقه : اختلف في جواز تسجيل لم يصرح فيه بأسماء الشهود، والعمل على أنه لا بد أن يصرح بذلك في الحكم على الغائب والصغير، وأنه لا يحتاج إلى ذلك في الحكم على الحاضر الكبير، وقول القاضي في سجله، في شهادة خير المقبولين : أنهم شهدوا، واستظهر بهم، نفع للمشهود له، لأنه متى دفع الغائب فيمن ثبت به ذلك، أن للمشهود له أن يعدل اثنين من الذين لم يقبلهم للقاضي، ويستغني عن إعادة شهادتهم عند غيره، ويركون على أعيانهم [إن كانوا أحياء، وإن كانوا أمواتاً، ركني من يقطع بمعرفة أعيانهم].

(٩٧) م : وأثبتت في عقد ... وكانها الصواب. وبقي النسخ تتفق والأصل، لكن مع الشك في إحداها حيث وضع ناسخها كلمة وكذاه فوق وعقده مستغرباً. (٩٨) جميع النسخ : التي عنده. (٩٩) ساقطة من م، وفي المختصرات : له. (١٠٠) م : تقضي (١٠١) م : أشهد.

تسجيل يعيب في عبد (102)

تذكر القائم، والعبد وصفته، والشهادة بالعيب، وأنه مما لا يمكن حدوثه بعد وقت الابتاع، وقدمه قبله، وأنه قديم، وقطعهم على ذلك. ثم تذكر وجوب اليمين على البائع فيما يقدم ويحدث. وأنه أمره بالحلف [فيه] على البت، لثبوت ظهوره عنده، أو على العلم، لثبوت خفائه عنده، بعد مشورة أهل العلم في ذلك واتفاقهم مع رأيه فيه، وتحليف البائع في الجامع، بحضوره المبتاع، تنص اليمين وإقرار المبتاع بتقاضيهما. والحكم عليه بقطع قيامه على البائع في ذلك العيب، أو نكول البائع عن اليمين، وصرفها على المبتاع وحطفه، وتقضي (103) البائع ليمينته (104)، وصرف المملوك عليه وقبضه له [منه] أو نكوله عن اليمين، والتزامه العيب وقطع قيامه فيه، وإن حدث عنده عيب، ذكرت أن المبتاع قام ببيع كذا، ذكر أنه أقدم من أمد التبايع، وأنه حدث عنده به، عيب كذا. وتذكر تصديق البائع له في ذلك كله، أو ثبوته بالشهود، وتذكر ثبوت القديم منه، والاعذار فيه اليهما، وتخيير المبتاع بعد ذلك في امساكه العبد، والرجوع بقيمة العيب القديم، أو رده مع قيمة العيب الحديث (105)، واختياره لاحدهما. وتذكر صرف المملوك، وارتجاعه بما بقي من الثمن، بعد حط قيمة العيب الحديث، أو التزامه للمملوك وقبضه بقيمة العيب القديم. وتكمل التسجيل إلى آخره.

الفقه : لا يجب الرد بالعيب إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون العيب مما يمكن التدايس به، وأن يحط من الثمن كثيرا، وأن يكون أقدم من أصل التبايع، وإذا كان العيب بأمة في موضع باطن، فلا يفتي الفقيه فيه إلا بعد ثلاثة شروط : أحدها : أن ينظر إلى موضع العيب امرأتان، وتشهدان عند القاضي على عين الأمة، بصفة ذلك العيب. والثاني : أن يشهد طبيبان أن هذه الصفة تدل على أن العيب أقدم من أمد التبايع. والثالث : أن يشهد أهل البصر من تجار الرقيق ونخاسيهم بأنه يحط من ثمنها كثيرا. ثم بعد ذلك يفتي الفقيه، بوجوب الرد بعد الاعذار، والعيوب التي توجب الرد : الجنون والجذام وإن كان في أحد الأيدين، والبرص والغالج والقطع والشلل والعصى والعمى والجرب والرتق والافضاء والخصاء والزعرى وبياض الشعر، والزلل الفاحش، والزنى والسرقة والاياق، وولد الزنى، والعسر (106) والبخر، والخيلائن في الوجه، والزواج والعدة والدين والايوان، والولد والأخ، والبول في الفراش، والحمل والاستحاضة، وعدم الحيض وارتفاعه أكثر من

(102) م : تسجيل يرد عبد يعيب (103) م : وتقاضي (104) م : بيعته،

(105) م : الحادث (106) م : والعسر.

خمسة وأربعين يوماً، ونقصان السن الواحدة، وتختص الرابعة دون الوخش بنقصان السن المؤخرة، وصهوية الشعر، والشيب، وزوال الأتمة، والافتخاض فيمن لا يوطأ مثلها.

تسجيل في شفعة

تذكر قيام الشفيع على المبتاع، وتذكر اثبات مغيبه إن كان غائباً، والملك والاشاعة والشركة، وانها لم تنقسم في علم الشهود، والحيازة، وبيع الحصة التي يطلب الشفعة فيها، وثبت باقرار المبتاع للشفيع بالشركة وبأنه شفيع للمبيع، وثبت عينه، وعين البائع والمبيع، واقرار البائع به، وتوقيف من يحتاج الى توقيفه، وثبت اقراره بما يراد منه أو ثبوت ذلك عليه بالعدول، وعجزه عن الدفع فيه، وتقويم بناء، ان كان في الشقص، أو تقويم العرصه دون نقص، أو تقويم الشقص في النكاح والخلع والهبة، وثبت ذلك باتفاقهم عليه وتعجز من ادعى الدفع فيما ثبت به، ثم حكمه بإشفاق الشفيع، وتكليفه اياه دفع ما يجب عليه، وثبت الحكم [باليمين]، والقبض للموهر به، والحكم بقسمة قسم المقسوم، وبالقضاء للشفيع بما وقع للمبتاع في القسم، أو [الحكم بفسخ] الاقالة، ان ظهر [له] انهما أريد بها، قطع الشفعة، وامضاءها، ويتخير الشفيع في الأخذ بأي ذلك شاء، وفسخ الصفقة الثانية، ان أخذ بالاولى، وتناسف المفسوخ عليهم حسفقاتهم، فيما يجب لبعضهم على بعض، وثبت اقرارهم بذلك، ونزول الشفيع في الشقص، ثم الاعذار للجميع وامضاء التسجيل الى آخره.

تسجيل بيع ملك على غائب في دين

تسمي القاضي وموضعه، وتذكر اثبات الدين، وتعين (107) القائم به، ومغيب الغريم بموضع بعيد لا يأخذ الاعذار فيه، واثبات ملكه للمبيع، وعدم تفاوته وحيازته، واحلاف رب الدين وثبوت يمينه، وتقديم من يبيع ذلك، وثبوت قبوله لذلك، وحضور المقدم [لذلك] والمبتاع في مجلس القاضي، واقرارهما بما فيه، وثبت انعقاد البيع بثمن معلوم، وثبت السداد في ذلك، وثبت اقرار المقدم، بقبض الثمن، واقرار رب الدين، بقبض الدين من المقدم المذكور، واقرار المقدم بباقي العدد في امانته للغائب، والحكم بانزال المبتاع في الملك، في مجلس نظره، وبجهد ما ذكر بعد أن ثبت (108) عند القاضي ما أوجب ذلك كله، وارجاء الحجة للغائب، وعقد الاشهاد على القاضي.

الفقه : وفي كتاب العيوب : التلوم على الغائب البعيد الغيبة، وفي كتاب التجارة الى أرض الحرب : لا يتلوم له، وترجى الحجة للغائب والصغير، ومن ادعى

(107) م = تعيين (108) م = يؤده

عقده، وفي تعجيز من ادعى حبسا معقيا، وفي شهود القائم اذا تكافأت البيئتان، لانك لم تعذر فيه الى أحد، ويجزى واحد في تزكية السر وتجريحه، والمخلف للناس والترجمان والقائف (109) والمفتي، والذي يقيس الجراح، والقاسم والطبيب والجائر والبيطار، والناظر الى العيوب، وكاتب القاضي، وكاتب الوثيقة على ما كتب يأمره. واختلف في المستنك [بغير الشمام الذي يشم على الناس رائحة الخمر] والمؤمن، واما تقويم السلع والعيوب والسرقة، فرجلان كالحكمين، وكالصيد، لا يجزى في ذلك الا اثنان (110). وتجوز شهادة المسلموين (111) بعضهم لبعض، وكذلك أهل المركب في نقد الكراء، والمتحملين اذا كانوا عشرين فأكثر.

تسجيل بفسخ صدقة يدين قبلها

تذكر القاضي وموضعه، واثبات الدين، وتعيين الغريم، وتعيين القائم به، والاعذار الى المدين، والتلوم له في الدفع، في شهود الدين، وثبوت اقراره بالعجز عن الدفع، وثبوت ملكه وحيازته. وثبوت الصدقة وحيازتها، وتحليف رب الدين، وثبوت يمينه، والتقديم لبيعها، وثبوت قبول المقدم لذلك، وامضاء البيع فيما يقابل الدين من حصص الدين، وحضور جميعهم المجلس، وثبوت اقرارهم بالبيع والقبض والدفع والابراء، والحكم بذلك كله، وعقد الاشهاد.

الفقه : ولا يحضر حيازة الحائزين الا من يعرف الملك، أو تكون حدوده مشهورة، بحيث لا تخفى على من نظر اليها.

تسجيل باعداء على غاصب

تبتدى بتوقيف، تذكر فيه الملك محدودا، ثم تقييد المقال في أسفل التوقيف، أو على ظهره، وثبوت التوقيف، ثم ثبوت الملك للقائم، وإن المقوم عليه غصبه، وتذكر حيازته، واعتقاله، والاعذار للمقوم عليه، والتلوم له، وثبوت عجزه عن الدفع في جميع ما ثبت، والحكم بذلك كله، وانزال القائم، وقطع الحجة للغاصب، والقضاء عليه بعد طول مدة ملكه للمغصوب، بغرم ما استغله، وعقد الاشهاد على القاضي في مجلس قضائه.

الفقه : وفي الواضحة : أكثر أصحاب مالك، على خلاف ما رواه ابن القاسم، فانهم يقولون: على الغاصب الكراء وإن لم يسكن ولا أكرى ولا زرع وفي المونة : لاكراء [عليه] في ذلك وكذلك قال في الحيوان إن استعمله، في كتاب الأبق، وكتاب الوديعه، وعنه خلاف ذلك في كتاب الاستحقاق، وفي الجعل.

(109) من م. وفي أوجه. وفي الأصل : الغائب (110) عبارة م : ... ولا يجزى في ذلك الا الاثبات ... ؟ (111) م : المجلويين.

تسجيل بتمدية

تذكر ثبوت التدمية، وموت المدعى قبل أن يظهر برؤه، وعدد ورثته، وتعيينهم، واحضار المدعى عليه، وتعيينه والاعذار اليه في شهود التدمية، وأبوت اقراره بالعجز ويمين العصابة بعد العصر، خمسين يمينا : لقد جرحه وان من جرحه مات، وذلك بمحضر القاضي والعلول، وثبوت التزام العصابة لثيمين، ووصف عدد ما حلف كل واحد منهم وثبوت ايمانهم، واسلام القاتل اليهم للقود، وقتله وتركه لورثته، والحكم بذلك، وان عقوا، ذكرته، وبما عقوا، وعدده وقبضه، وقسمته بينهم على قرائضهم، وثبوت ذلك، والحكم به.

تسجيل بلعان

تذكر القاضي وموضعه، واشبات الزوجية وانها لم تنفصل الى الآن، وتعيين المتلاعنين، وثبوت القذف، ووصف تلاعنهما وثبوته، والحكم بالفرة، وتأيد التحريم.

تسجيل بتطليق على غائب بعدم النفقة

تذكر القاضي وموضع قضائه، واسم المرأة وزوجها، والغائب وعدم النفقة وارسالها، ويمين المرأة عن إذن القاضي على ذلك كله، في جامع الموضع المذكور وتذكر تطليقها نفسها، طلاق واحدة، يملك بها رجعتها ان قدم في عدتها موسرا، وتذكر اباحة القاضي لها ذلك بعد أن ثبت عنده ما أوجب ذلك، وارجاء الحجة الغائب، وعقد الاشهاد، وتضمنه حضور اليمين في جامع الموضع المذكور، وسماع الطلاق، من المرأة المذكورة، واشهاد القاضي بما فيه. ويقال في التوقيف : وقف، ولا يقال : توقيف، وليس للموقف أخذ نسخة التوقيف، قبل الجواب، الا أن يكون فيه أحد شيئين : أحدهما : تحديد، والآخر : فصول كثيرة ومعان جمة (112)، ولا تفهم الا بالثبوت فيها، ويرغب الذي يوقف على ذلك، في أخذ النسخة، فذلك له، ومتى لم يكن في التوقيف شيء من ذلك، لزمه الجواب في المجلس، ولا يباح له التوكيل فيه الا بعد أن يقر، أو ينكر، ويكتب القاضي في [آخر] التوقيف، انتهى [التوقيف، الا أن يكون التوقيف في المواريث فلا يكتب : انتهى]، والمثقف، هل يلزم الموقف الجواب بثبوت الموت والوراثة، أو حتى يثبت الطالب دعواه؟

فصل في المسائل التي خالف فيها الاندلسيون مذهب مالك

وهي أربع : الا يحكموا بالخطأ، أو بشاهد ويمين. وأجازوا كراء الارض بالجزء مما يخرج منها، وذلك كله، مذهب الثيب بن سعد، وأجازوا غرس الشجر في

(112) م : وحجة.

المساجد، وهو مذهب الإوزاعي، والتي خالفوا فيها ابن القاسم، وهي ثمان عشرة مسألة، وهي : مراعاة الكفائة في النكاح، في الحال والمال، وأن ما التزمته المالكية أمر نفسها في الخلع [من] نفقة ولدها بعد الحولين، لازم لها. وهما قولاً، المخزومي. وأنه لا يلزم الأخدام، إلا في ثوات الحال، قاله ابن الماجشون، وأجازوا أخذ الأجرة على الإمامة في الفريضة والنافلة، قاله ابن عبد الحكم. وعلى تعليم النحو والشعر، قاله ابن حبيب. وأباحوا بيع كتب الفقه، وهو قول أكثر أصحاب مالك. وأجازوا فعل السفية الذي لم يول عليه، قاله مالك، وهو دليل قوله في كتاب المديان، فيمن باع أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود. وأجازوا لباس الحرير في الغزو، قاله ابن الماجشون. وأجازوا التفاضل في المزارعة، إذا سلمت من كراء الأرض بالطعام، أو ببعض ما يخرج منها، لأنه كراء لا شركة، قاله عيسى بن دينار. ولا تنفقد عندهم إلا بالشروع في العمل، قاله ابن كنانة. ولم يجيزوا القسمة في الدار حتى يصير لكل واحد من الشركاء من البيوت [والساحة] ما ينتفع به ويستتر فيه عن صاحبه، وأوجبوا الشفعة قيميا لا ينقسم، كالحمام والرحى، قاله مالك. وأوجبوها في الأموال الموقوفة، قاله أشهب، ولم يوجبوا الحميل بالحق، إلا بشاهدين، قاله سحنون. وأوجبوا الحميل على من لا تعرف عينه، لتشهد البيعة على عينه، فإن عجز عنه وكانت البيعة غائبة، سجن، قاله أشهب. ومنها أن الشيء المستحق، يدخل في ضمان المستحق منه، وتكون له غلته، ويجب توقيفه وقفا، يحال بينه وبينه، إذا ثبت بشاهدين، قاله مالك في الموطأ، وقاله الغير في المدونة. ومن أنكر شيئا ثم أقربه وأقام بيعة بالبرائة منه، لم تنفعه، قاله ابن دينار ومطرف وابن الماجشون، كمن ادعى عليه، بقراض أو وديعة أو دين فجحدته، ثم أقربه وأقام بيعة بالدفع، لم تنفعه، لكونه قد كذبها، أولا بجحوده. ومن غاب عن زوجته، فحاله في حال مفنيه، حال خروجه، من عسر أو يسر، قاله ابن تافع. وأوجبوا القسامة، مع شهادة غير العدول من اللفيف، ولم يجيزوا الشهادة على خط الشاهد [إلا] في الاحباس المعقبة، فقط إذا اقترن بها، السماع الفاشي. وتركوا تحلية المشهود عليه وصفته في العقود، ولم يجيزوا الوصي، النظر على أولاد محجوره، إلا بتقديم مستأنف.

قال الفقيه القاضي أبو إسحاق، رحمه الله وعفا عنه : قد أتينا على ما شرطنا ذكره في صدر كتابنا هذا. والحمد لله [رب العالمين]، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم النبيين وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، على يد كتابه لنفسه ولن شاء الله بعده، من أولاده الذكور. وكان الفراغ منه، يوم الثلاثاء،

الثالث والعشرين لدى قعدة الحرام، سنة سبع ومائة وألف، علي بن محمد بن سعيد الهلالي من تاضجاء، عامله الله بجميل لطفه، أمين، اهـ «(113).

(113) «نهاية م : كملت الوثائق الفرناطية، بحمد الله تعالى وتوفيقه وشامل يمنه وبركته، على يد عبد ربه، المذنب، الراجي عفوه وغفرانه، ولطف ربه وإحسانه : محمد بن عبد الصادق الدكالي ثم الفرجي، المدعو، السوسسي. لطف الله به وغفر له ولوالديه ولأشياخه ولقرابته ولأحبته ولجميع المؤمنين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. اهـ :

فهرس الكتاب

3	مقدمة
7	فاتحة الكتاب
17	النكاح
25	الييوع
47	فصل في السجلات